**تخريج الفروع على القواعد النحوية
في باب وجوه النظم
عند الإمام محمد بن الحسن الشيباني
المتوفى ١٨٩هـ
دراسة أصولية تطبيقية**

إعداد الدكتور
أدهم تمام فراج
أستاذ أصول الفقه المساعد
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين
القاهرة - جامعة الأزهر

تخريج الفروع على القواعد النحوية في باب وجوه النظم عند الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني المتوفى ١٨٩هـ دراسة أصولية تطبيقية

أدهم تمام فراج عبد الرحمن.

قسم الشريعة الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين، القاهرة،
جامعة الأزهر، مصر.

البريد الإلكتروني: adhamabdehrhman.4@azhar.edu.eg

الملخص:

كثيرٌ من الفقهاء ضمّنوا كتبهم كثيرًا من الفروع المخرجة على القواعد النحوية، ومن هؤلاء الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني؛ حيث خرّج في كتابه «الجامع الكبير» فروعًا فقهية مبنية على أصول العربية. قال ابن يعيش ضمّن مُحَمَّد بن الحسن كتابه المعروف بـ«الجامع الكبير» في كتاب الأيمان منه مسائل فقه تبنى على أصول العربية لا تتضح إلا لمن له قدمٌ راسخ في هذا العلم... فأردت جمع هذه القواعد ليسهل على طلاب العلم الرجوع إليها والاستفادة منها، وليعرف طلاب العلم هذه العلاقة الوثيقة بين علم النحو والأصول. وليندرج طلاب العلم على أعمال العقل في تخريج الفروع على القواعد النحوية. وسلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي حيث قمت بتتبع الفروع الفقهية المخرجة على القواعد النحوية في كتاب الجامع للإمام محمد بن الحسن، ثم قمت بتحليل هذه الفروع وإحاقها بالقاعدة النحوية التي تدرج تحتها، وبعد هذه الرحلة مع هذا البحث وفي هذه الدراسة توصلت إلي عدة نتائج منها ضرورة تعلم علوم العربية لمن أراد أن يفهم القرآن، وأن ينشغل باستنباط الأحكام، العربية شرط

من شروط الاجتهاد، كثير من الفقهاء ضمّنوا كتبهم كثيراً من الفروع الفقهية المبنية على قواعد العربية، - ضمّن الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني كتابه الجامع فروع فقهية مبنية على أصول عربية، أبواب علم أصول الفقه ومسائله أكثرها مبني على علم الإعراب، الاحتجاج بالقواعد النحوية على الفروع الفقهية قديم قَدَم الاختلاف في الفروع الفقهية.

الكلمات المفتاحية: التخريج، تخريج الفروع على الفروع، تخريج الفروع على الأصول، تخريج الأصول على الفروع.

**Deriving Branches from Grammatical Rules According to
Imam Muhammad Ibn Al-Hasan Ash-Shaybani (189 AH): in
the Chapter of “Wojouh An-Nazm”
An Applied Fundamentalist Study**

Adham Tamam Farag Abd Ar-Rahman.

**Department of Islamic Sharia, Faculty of Islamic and Arabic
Studies for Boys, Cairo, Al-Azhar University, Egypt.**

Email: adhamabdehrhman.4@azhar.edu.eg

Abstract:

Many jurists have included numerous branches derived from grammatical rules in their books, among them Imam Muhammad Ibn Al-Hasan Ash-Shaybani, who derived in his book "Al-Jamea Al-Kabir" jurisprudential branches based on the linguistics systems of the Arabic language. Ibn Yaaish noted that Muhammad Ibn Al-Hasan included in his well-known book "Al-Jamea Al-Kabir" in the chapter entitled “Al-Ayman” (oaths) issues of jurisprudence based on Arabic linguistics systems that are only clear to those who have a solid foundation in this knowledge. This research compiles these rules to facilitate their access, enabling students to understand and benefit from the close relationship between the science of grammar and the fundamentals of jurisprudence. Additionally, it aims to help students practice the derivation of branches from Arabic grammatical rules.

This research adopts an inductive and analytical approach, tracking the jurisprudential branches derived from grammatical rules in the book "Al-Jamea" by Imam

Muhammad Ibn Al-Hasan. It then analyzes these branches and connects them to the grammatical rules under which they fall. Several conclusions have been reached, including the necessity of learning Arabic sciences for those who wish to understand the Quran and engage in deriving rulings. Mastery of Arabic is a prerequisite for ijihad (independent juristic reasoning). Many jurists have included numerous jurisprudential branches based on Arabic grammatical rules. Imam Muhammad Ibn Al-Hasan Ash-Shaybani includes jurisprudential branches based on Arabic linguistics systems in his book "Al-Jamea." The chapters of jurisprudential principles and most of its issues are largely based on the science of words inflection analysis. The appeal to grammatical rules in jurisprudential branches is as old as the differences in jurisprudential branches themselves.

Keywords: Derivation, Deriving Branches from Branches, Deriving Branches from Origins, Deriving Origins from Branches.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد خاتم النبيين والمرسلين.

وبعد:

فإن دراسة العلوم العربية أمر ضروري لمن أراد أن يفهم الحديث والقرآن، ويعمل باستتباط الأحكام، ففهم الأدلة والعلم بمدلولها متوقف على فهم العلوم العربية وخاصة النحو، يظهر ذلك في تلك المناظرات التي كانت بين الفقهاء وعلماء العربية، ويظهر أيضاً بالنظر في كتب الفروع، فالناظر في هذه الكتب يجد أن كثيراً من الفقهاء ضمّنوا كتبهم كثيراً من الفروع المخرجة على القواعد النحوية، ومن هؤلاء الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني؛ حيث خرّج في كتابه «الجامع الكبير» فروعاً فقهية مبنية على أصول العربية. قال ابن يعيـش ضمّن مُحَمَّد بن الحسن كتابه المعروف بـ«الجامع الكبير» في كتاب الأيمان منه مسائل فقه تبنى على أصول العربية لا تتضح إلا لمن له قدمٌ راسخ في هذا العلم...»^(١).

فأردتُ - في هذا البحث المتواضع - أن أجمع بعض هذه القواعد؛ ليسهل على طالب العلم الرجوع إليها، وليعرف العلاقة بين الفروع الفقهية والقواعد النحوية، وليدرك أهمية العلوم العربية للفقهاء، وليقف على الفروع الفقهية التي بنيت على القواعد النحوية عند مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، ولتصبح لديه المَلَكَة الفقهية والقدرة على استتباط الأحكام، وسلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي؛ حيث قمت بتتبع الفروع الفقهية التي خرّجها الإمام مُحَمَّد بن الحسن

(١) شرح المفصل لابن يعيـش المتوفى ٦٤٣هـ (٦٠/١) تقديم: الدكتور إميل يعقوب بديع - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

على القواعد النحوية، ثم قمت بتحليل هذه الفروع وردّها إلى قواعدها التي خرّجت عليها، وتكمن أهمية هذا البحث في تناوله لموضوع من أقلّ مجالات الأصول بحثاً مع عظيم أهميته والحاجة إليه، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع لم يتطرق إليه أحد فيما وقفت عليه، والله أعلم.

وسميته «تخريج الفروع على القواعد النحوية» وإن كان متضمناً بعض القواعد البلاغية من باب التغليب، وقد رتبته على ترتيب أصول السادة الحنفية، وقسمته إلى: مقدمة، وتمهيد ومبحثين.

المقدمة تكلمت فيها عن أهمية البحث وأهدافه ومنهجه، وخطته.

التمهيد: تكلمت فيه عن تعريف التخريج وأقسامه ومعنى وجوه النظم.

المبحث الأول تكلمت فيه عن تعريف الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نسبه ومولده ونشأته العلمية.

المطلب الثاني: تلاميذه وشيوخه.

المطلب الثالث: الإمام مُحَمَّد بن الحسن حجة في العربية.

المطلب الرابع: مؤلفاته ووفاته.

وتكلمت في المبحث الثاني: عن تخريج الفروع على القواعد النحوية في

باب وجوه النظم، وفيه إحدى وعشرون قاعدة:

القاعدة الأولى: موجب اللفظ يثبت باللفظ.

القاعدة الثانية: الأصل في الكلام حقيقة.

القاعدة الثالثة: الكلام إذا كان له حقيقة مهجورة ومجاز مستعمل.

القاعدة الرابعة: أن الكلام يعمل بحقيقته ولا يعدل عنها إلى المجاز.

- القاعدة الخامسة: الثابت بدلالة الكلام كالثابت بالنص.
- القاعدة السادسة: الكلام بحقيقته إلا إذا غلب الاستعمال مجازاً.
- القاعدة السابعة: الأسماء على نوعين، اسم جنس واسم نوع.
- القاعدة الثامنة: كل وجميع وكلما.
- القاعدة التاسعة: كل إذا أضيف إلى اليوم.
- القاعدة العاشرة: الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع.
- القاعدة الحادية عشرة: مقابلة الجمع بالجمع تحتمل مقابلة الأفراد.
- القاعدة الثانية عشرة: أقل الجمع الصحيح ثلاثة.
- القاعدة الثالثة عشرة: النكرة في موضع الإثبات تخص.
- القاعدة الرابعة عشرة: النكرة في موضع النفي تعم.
- القاعدة الخامسة عشرة: الألف واللام يدخلان في الاسم للتعريف.
- القاعدة السادسة عشرة: الكلام إذا كان منظوماً نظماً واحداً ينصرف إلى الكل.
- القاعدة السابعة عشرة: السؤال معاد في الجواب.
- القاعدة الثامنة عشرة: التعليق لا يثبت إلا بلفظ موضوع للتعليق.
- القاعدة التاسعة عشرة: كلمة أي تتناول واحداً من الجماعة.
- القاعدة العشرون: من للتعميم.
- القاعدة الحادية والعشرون: لفظ كل متى دخل على نكرة غير موصوفة وله غاية معلومة يتناول الكل على سبيل الأفراد.
- الخاتمة وفيها أهم النتائج
- الفهارس.

التمهيد

تعريف التخريج

التخريج لغة: على وزن تفعيل مشتق من خرَجَ الرباعي، يقال: خرج يخرج تخريجاً، والخروج نقيض الدخول، وأصل هذه الكلمة الخاء، والراء، والجيم، وهو يدور في اللغة حول معنيين، الأول: النفاذ من الشيء، يقال للماء الذي يخرج من السحاب: خرَجَ، والخرُاج: ما يخرج في البدن من قروح، ويقال خرج الحكم أو المسألة أي استنبط واستخرج حكمها من النص، وفلان خريج فلان: إذا كان يتعلم منه كأنه هو الذي أخرجه من حد الجهل.

الثاني: هو اختلاف لونين، يقال: أرض مخرجة: إذا كان نبتها في مكان دون مكان^(١)، والمعنى الأول هو الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي للتخريج عند الأصوليين والأكثر استعمالاً.

اصطلاحاً: تعرّف أحكام جزئيات موضوع القاعدة من القاعدة المشتملة على تلك الأحكام بالقوة القريبة من الفعل بإبرازها من القوة إلى الفعل.

ومعنى هذا التعريف أن التخريج يكون بكلفة ومشقة ويفهم هذا من لفظ تعرّف على وزن تفعلّ، وذلك بأن يجعل المجتهد القاعدة كبرى قياس من الشكل الأول لصغرى محمولها موضوع الكبرى، وموضوعها هو المسألة الجزئية التي يريد أن يعرف حكمها.

مثال ذلك: {وَلَمَّا تَقَاتَلُوا النَّفْسَ} [الأنعام: ١٥١] نهي، والنهي للتحريم، النتيجة القتل حرام^(٢).

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني المتوفى ٣٩٥هـ (١٧٥/٢) مادة (خرج) تحقيق: عبد السلام هارون. ط: دار الفكر ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، لسان العرب لابن منظور المتوفى ٧١١هـ (٢٤٩/٢) مادة (خرج) ط: دار صادر - بيروت - الثالثة ١٤١٤هـ.

(٢) الفروق لأبي العباس القرافي المتوفى ٦٨٤هـ (١٣١/٢) ط: عالم الكتب.

أنواع التخريج: للتخريج أنواع منها:

- ١- تخريج فرع على أصل: ومعناه بناء فرع على أصل بجامع مشترك بينهما كتخريج الفروع على قاعدة النهي يفيد التحريم، وتكليف ما لا يطاق^(١).
وعرفه بعضهم بأنه إدخال المسائل الجزئية التي لم يرد فيها نص عن الإمام تحت قاعدة من قواعده^(٢).
- ٢- تخريج فرع على فرع ومعناه نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها والتسوية بينهما^(٣).
- ٣- تخريج أصل من فرع ومعناه أن يستخرج المجتهد القواد والأصول التي لم ينص عليها الإمام من المسائل والفروع المروية عنه، كما فعل السادة الحنفية في كتابتهم لعلم أصول الفقه حيث قعدوا القواعد من خلال الفروع.

معنى وجوه النظم:

هو تقسيم السادة الحنفية للألفاظ التي يتوصل بها إلى المراد والمعاني إلى أربعة أقسام: الأول باعتبار الوضع، الثاني باعتبار الاستعمال، الثالث باعتبار بيان المتكلم، الرابع باعتبار استدلال السامع.
القسم الأول باعتبار الوضع: ينقسم إلى أربعة أقسام: الخاص، العام، المشترك، المؤول.

القسم الثاني باعتبار الاستعمال: ينقسم اللفظ باعتبار الاستعمال إلى أربعة أقسام هي: الحقيقة، المجاز، الصريح، الكناية.

(١) شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي المتوفى ٧١٦هـ - (٦٤٥/٣) تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي - ط: مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(٢) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ليعقوب الباحسين (ص ١٢). ط: مكتبة الرشد - الرياض ١٤١٤هـ.

(٣) المسودة لآل تيمية مجد الدين أبو البركات المتوفى ٦٥٢هـ، وشهاب الدين عبد الحلیم بن تيمية المتوفى ٦٨٢هـ، وتقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ (ص ٦٣٣).
تحقيق: محيي الدين عبد الحميد - ط: مطبعة مدني وصورته دار الكتاب العربي.

القسم الثالث: باعتبار البيان: ينقسم اللفظ باعتبار البيان إلى قسمين: ظاهر، وخفي.

الظاهر ينقسم إلى: الظاهر، النص، المفسر، المحكم.

الخفي: ينقسم إلى: خفي، المشكل، المجمل، المتشابه.

القسم الرابع: باعتبار استدلال السامع: ينقسم اللفظ باعتبار استدلال السامع إلى أربعة أقسام هي: الاستدلال بعبارة النص، وإشارته، ودلالته، واقتضائه.

المبحث الأول

التعريف بالإمام مُحَمَّد بن الحسن

المطلب الأول: نسبه ومولده ونشأته العلمية:

العلامة، فقيه العراق، الإمام صاحب الإمام أبو عبد الله مُحَمَّد بن الحسن بن فرقد الشيباني نسبًا، وهذا ما ذكره الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، وأقره الإمام السيوطي، وغالب أهل العلم على أنه شيباني ولاءً لا نسبًا. هذا ما جاء في أكثر كتب التراجم عن نسبه، وذكر الإمام الذهبي أنه قيل في نسبه مُحَمَّد بن الحسن بن عبيد الله بن مروان.

والده من قرية تسمى حرستا^(١) بدمشق، وابن خالة الفراء النحوي، قَدِم والده بلاد العراق في زمن آخر خلفاء بني أمية، وولد الإمام مُحَمَّد بن الحسن بواسطة عام اثنين وثلاثين ومائة، وحمله والده إلى الكوفة، وبها نشأ وترعرع^(٢).

نشأته العلمية:

انتقل والد الإمام مُحَمَّد بن الحسن به إلى الكوفة، وكانت في هذا الوقت إحدى مراكز اللغة والفقه، وكانت موطن لأهل اللغة والفقه، فيها الإمام أبو حنيفة، وأبو يوسف، والثوري والكسائي، والفراء، فكان لهذه البيئة أثر كبير في نشأته وتكوينه؛ فبدأ يتردد على مجلس الإمام أبي حنيفة، ذكر السمعاني أن والده

(١) حَرَسْتَا: بالتحريك وسكون السين قرية كبيرة عامرة وسط بساتين دمشق على طريق حمص، بينها وبين دمشق أثر من فرسخ، أي: أكثر من ستة كيلو مترات تقريبًا. معجم البلدان لياقوت الحموي المتوفى ٦٢٦هـ (٢٤١/٢) ط: دار صادر - بيروت - الثانية ١٩٩٥م.

(٢) هذا هو الصحيح في مولده رضي الله عنه، وقيل: مولده في عام خمس وثلاثين ومائة، وقيل: إحدى وثلاثين ومائة.

قَدِمَ به إلى الإمام، فقال الإمام لوالده: اخلق رأسه، وألبسه الخلقان، ففعل أبوه ذلك، فزاده الحلق حسناً وجمالاً، وحدث بينه وبين الإمام ما يدل على نبوغه وذكائه، فحينما كان في سن الرابعة عشر جاء إلى مجلس الإمام ليسأله عن مسألة حدثت معه؛ فسأل الإمام قائلاً: ما تقول في غلام احتلم بالليل بعدما صلى العشاء: أيعيد الصلاة؟ قال: نعم، فقام الإمام مُحَمَّد بن الحسن وأعاد العشاء في زاوية المسجد، وكأن هذا هو الدرس الأول الذي تعلمه من الإمام، فلما رآه الإمام أبو حنيفة يعيد الصلاة أعجبه ذلك، وقال: إن هذا الصبي يفلح إن شاء الله، وقد كان ما قاله الإمام أبو حنيفة^(١).

قذف الله - سبحانه وتعالى - في قلب الإمام بن الحسن حب العلم والتفقه في الدين؛ فعاد إلى مجلس الإمام يطلب العلم، فأمره الإمام باستظهار القرآن أولاً؛ لأن طالب العلم وخاصة الذي يجلس في مجلس الإمام أبي حنيفة وفي حلقة به الأكابر في حاجة شديدة إلى ذلك؛ فغاب سبعة أيام، ثم جاء مع والده، وقد استظهر القرآن، وقال للإمام: حفظته، وفي هذا اللقاء يظهر نبوغ الإمام مُحَمَّد بن الحسن حيث يسأل الإمام أبا حنيفة عن مسألة؛ فسأله الإمام: أخذت هذه المسألة من غيرك، أم أنشأتها من نفسك؟ فقال: الإمام مُحَمَّد بن الحسن من

(١) سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ (١٣٤/٩) تحقيق: مجموعة من المحققين. بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط - ط: مؤسسة الرسالة - الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي المتوفى ٧٧٥هـ (٥٢٦/١) ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف - الأولى ١٣٣٢هـ، بلوغ الأماني في سيرة الإمام مُحَمَّد ابن الحسن الشيباني لمحمد زاهد بن الحسن الكوثري (ص ٤) ط: المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، البدور المضية في تراجم الحنفية لمحمد حفظ الرحمن الكملائي (٧٧/١٥) ط: دار الصالح - القاهرة - مكتبة شيخ الإسلام دكا - بنجلاديش - الثانية ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.

عندي، فقال الإمام أبو حنيفة: سألت سؤال الرجال، وأمره بمتابعة مجلس العلم، والإقبال عليه^(١).

منذ هذا اللقاء لازم الإمام مُحَمَّد بن الحسن الإمام أبا حنيفة لكن هذه الملازمة لم تكن طويلة؛ فبعد أربع سنوات توفي الإمام أبو حنيفة عام ١٥٠هـ، وكان عُمر الإمام مُحَمَّد بن الحسن ثمانية عشرة عامًا، وجلس في مجلس الإمام أبي حنيفة سنتين، وبعد وفاة الإمام تفقه على القاضي أبي يوسف حتى أتم الفقه على طريقة الإمام أبي حنيفة وبرع فيه، ثم بعد ذلك رحل إلى الإمام مالك رضي الله عنه في المدينة ليأخذ عنه فقه أهل الحديث والرواية، بعد أن أخذ عن الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف فقه الرأي والدراية؛ فجمع بذلك بين طريقة أهل الاستنباط في الكوفة وهم أهل الرأي وبين طريقة أهل الحديث بالحجاز، وأقام ﷺ عنده ثلاث سنوات وسمع منه الموطأ. قال ابن الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال الإمام مُحَمَّد بن الحسن: قمت على باب مالك ثلاث سنين سمعت من لفظه أكثر من سبعمائة حديث^(٢).

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه:

شيوخه:

أخذ الإمام مُحَمَّد بن الحسن الحديث عن كثير من الشيوخ الثقات من بلاد شتى كالكوفة، والبصرة والمدينة، وساعده في ذلك تلك البيئة العلمية التي نشأ

(١) بلوغ الأماني في سيرة الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٥، ٦)، الدور المضية في تراجم الحنفية (٨١/١٥).

(٢) طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ (ص ١٣٥) هذب: مُحَمَّد مكرم بن منظور - تحقيق: إحسان عباس - ط: دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - الأولى ١٩٧٠م، مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للإمام الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ (ص ٧٦) عنى بتحقيقه والتعليق عليه: مُحَمَّد زاهد الكوثري - ط: لجنة إحياء المعارف النعمانية - حيدر آباد - الدكن بالهند - الثالثة ١٤٠٨هـ، تاج التراجم لابن قطلوبغا المتوفى ٨٧٩هـ (ص ٢٣٧) تحقيق: محمد خير رمضان يوسف - ط: دار القلم - دمشق.

فيها والتي كانت قبلة لأهل اللغة والفقه والحديث، بالإضافة إلى الأموال التي تركها له والده. يقول مُحَمَّد بن الحسن: ترك أبي ثلاثين ألف درهم، فأنفقت خمسة عشر ألفاً على النحو واللغة، وخمسة عشر ألفاً على الحديث والفقه^(١).

فمن مشايخ أهل الكوفة الذين أخذ عنهم: الإمام أبو حنيفة، وسفيان بن سعيد الثوري، ومسعر بن كدام، وعمر بن ذر وأبو معاوية الضرير، وزفر بن الهذيل، وأبو يوسف. ومن مشايخ أهل المدينة: مالك بن أنس، ومحمد بن هلال، والضحاك بن عثمان، وعطاف بن خالد، وأسامة بن زيد الليثي، وعيسى بن أبي عيسى الخياط، وعبد الرحمن بن أبو الزناد وغيرهم.

ومن مشايخ أهل مكة: سفيان بن عيينة الكوفي، وإبراهيم بن يزيد الأموي، وزكريا بن إسحاق وغيرهم.

ومن مشايخ أهل البصرة: واصل بن عبد الرحمن، وإسماعيل بن إبراهيم البصري، والمبارك بن فضالة وغيرهم^(٢).

تلاميذه:

تتلمذ على يد الإمام مُحَمَّد بن الحسن خلق كثير يصعب حصرهم، ومن أشهرهم: أبو حفص الكبير، والإمام البخاري أخذ منه فقه أهل الرأي، وأبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني، ومن خلاله انتشرت كتب ظاهر الرواية، والإمام الشافعي، وأبو عبيد الله قاسم بن سلام الهروي، وأسد بن الفرات القيرواني - مدون مذهب الإمام مالك -، وعبيد الله بن أبي حنيفة الدبوسي، وخلف بن أيوم البلخي، وعلي بن مهران، ويحيى بن أكثم القاضي، وشعيب بن

(١) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٥٢٩/٢).

(٢) بلوغ الأماني في سيرة مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٧، ٨)، البدور المضية في تراجم الحنفية (٨٧/١٥، ٨٨).

سليمان الكيسانى - راوي الكيسانيات عنه - وعلي بن صالح الجرجاني - راوي الجرجانيات عنه - وأبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن مهران النسوي - راوي الموطأ عنه -، وإسماعيل بن توبة القزويني - راوي السير الكبير عنه -، وأبو بكر إبراهيم بن رستم المروزي - راوي النوادر عنه -، وأبو زكريا يحيى بن أبان البصري - راوي الحجج عن أهل المدينة عنه -، وله من المؤلفات: الحجج الكبير، والحجج الصغير، وكتاب الرد على المريسي^(١).

المطلب الثالث: الإمام مُحَمَّد بن الحسن حجة في العربية:

وإذا كان هذا البحث يتكلم عن تخريج الفروع على القواعد النحوية عند الإمام مُحَمَّد ابن الحسن؛ فلا بُدَّ من الحديث عن مكانة الإمام مُحَمَّد في اللغة العربية، حيث كان - رحمه الله تعالى - فصيحاً، بليغاً، تعمق في اللغة وتغلل فيها، ووصل فيها إلى ما لم يصل إليه غيره؛ فكان أبصر النَّاس بها، وإذا تكلم تشعر بأن القرآن نزل بلغته، وهذا ما شهد به الإمام الشافعي - رضي الله عنه - حيث قال: لو شاء أن أقول نزل القرآن بلغة مُحَمَّد بن الحسن لقلته لفصاحته، وقال: كنت إذا رأيته يقرأ كأن القرآن نزل بلغته، وعنه قال: كان مُحَمَّد بن الحسن إذا أخذ في المسألة كأنه قرآن ينزل، لا يقدم حرفاً ولا يؤخر، وقال: سألته عن مسألة فيها خلاف، وإني أطمع أن يلحقه ضعف، أو يلحن في كلامه، فمرَّ كالسهم، فقوي مذهبه، ولم يلحن في كلامه.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: مُحَمَّد أبصر النَّاس بالعربية. وشهد للإمام مُحَمَّد بن الحسن بالفصاحة والبلاغة أهل اللغة والنحو. جاء عن الأخفش النحوي أنه قال: ما وضع شيء بشيء قط، فوافق ذلك الشيء، إلا كتاب مُحَمَّد بن الحسن؛ فإنه وافق كلام النَّاس، أي: وافق العربية تمام الموافقة.

(١) سير أعلام النبلاء (٩/١٣٥)، بلوغ الأمانى في سيرة مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٩)، البدور المضية في تراجم الحنفية (٩٥/١٥).

وأشار ابن جنبي في كتابه الخصائص إلى تأثير كتب الإمام مُحَمَّد بن الحسن في علوم اللغة، واحتذاء النحويين حذوه، فقال: «... وكذلك كتب مُحَمَّد بن الحسن - رحمه الله تعالى - إما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق...».

وقال أبو بكر الرازي - في شرحه على الجامع الصغير للإمام مُحَمَّد -: كنت أقرأ بعض مسائل من الجامع الكبير، على بعض المبرزين في النحو - يقصد أبا عليّ الفارسي - فكان يتعجب من تغلغل واضع هذا الكتاب في النحو.

وإذا كان أهل الفصاحة والبلاغة، والإمام الشافعي الذي أخذ اللغة من ينابيعها، وفهم أسرارها، وأدرك مرامي ألفاظها وعباراتها، وأسلوبها، ونقل شعر الهذليين كاملاً عن الأصمعي، وشعر الشنفرى، شهدوا للإمام مُحَمَّد بن الحسن بالفصاحة والبلاغة، فلا غرابة أن يكون الإمام مُحَمَّد إماماً في اللغة وحجة وهذا ما قاله غير واحد من العلماء. قال أبو بكر الرازي الحنفي: ومحمد بن الحسن حجة فيما يحكيه في اللغة؛ فقد احتج به قوم من أئمة اللغة، منهم أبو عبيدة في غريب الحديث، وغيره. وحكى لنا ثعلب أنه قال: مُحَمَّد بن الحسن حجة في اللغة، وحكى أبو عليّ الفارسي النحوي عن ابن السراج النحوي أن المبرد سئل عن الغزالة ما هي، فقال: الشمس.

وقال الكاساني: «كان إماماً في اللغة واجب التقليد فيها، كتقليد نقلة اللغة كأبي عبيد والأصمعي، والخليل والكسائي، والفراء وغيرهم، وقد قلده أبو عبيد القاسم بن سلام مع جلاله قدره واحتج بقوله، وسأله أبو العباس ثعلب عن الغزالة. فقال: هي عين شمس، ثم قال: أما ترى أن مُحَمَّد بن الحسن قال لغلّامه يوماً: انظر هل دلكت الغزالة - يعني: الشمس -؟ وقال أمير كاتب الأتقاني: وقول مُحَمَّد حجة في اللغة استشهد بقوله أبو عبيد في غريب الحديث...»^(١).

(١) الفصول في الأصول لأحمد بن عليّ أبي بكر الرازي الجصاص المتوفى ٣٧٠هـ - (٨٥/١) ط: وزارة الأوقاف الكويتية - الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنبي المتوفى ٣٩٢هـ (١٦٤/١) ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب -

المطلب الرابع: مؤلفاته ووفاته:

خصَّ الله - سبحانه وتعالى - الإمام مُحَمَّد بن الحسن من بين علماء عصره بتدوين الفقه وتبويبه، قال الإمام الكوثري: لم يصل إلينا من أي عالم في طبقتَه، كتب في الفقه قدر ما وصل إلينا من مُحَمَّد بن الحسن، وكتب الإمام مُحَمَّد التي دونت لم تكن العماد للكتب المدونة في المذهب الحنفي فقط، بل كانت العماد للكتب المدونة في جميع المذاهب، فإذا نظرت إلى الأُسدية التي تعتبر أصلًا للمدونة في مذهب الإمام مالك تجد أنها ألفت في ضوء كتب الإمام مُحَمَّد بن الحسن، وإذا نظرت إلى ما كتبه الإمام الشافعي تجد أنه - رضي الله عنه - حفظ وألف الأم محاكاة للأصل المعروف بالمبسوط.

وكتب الإمام مُحَمَّد بن الحسن من حيث الثقة بها ليست في درجة واحدة، بل تنقسم إلى قسمين:

الأول: كتب ظاهر الرواية، وتسمى مسائل الأصول وهي المسائل التي رويت عن أصحاب المذاهب، وهم: أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد، وسميت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن مُحَمَّد بروايات النقات، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة.

وظاهر الرواية هي ما وجد في كتب الإمام مُحَمَّد التي هي: المبسوط، الجامع الصغير، السير الصغير، الجامع الكبير، السير الكبير الزيادات.

=الرابعة، البناية شرح الهداية لمحمود بن أحمد بن موسى المعروف ببدر الدين العيني المتوفى ٨٥٥هـ (٤٦٥/١٣) تحقيق د. أيمن صالح شعبان - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، حاشية ابن عابدين لمحمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى ١٢٥٢هـ (٦٨٣/٦) ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - الثانية - ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م وصورتها دار الفكر - بيروت، بلوغ الأمان في سيرة مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٥٧)، الدور المضية في تراجم الحنفية (٨٣/١٥).

١ - المبسوط: ويقع هذا الكتاب في ستة مجلدات، كل مجلد منها نحو خمسمائة ورقة، ويقال: إن الإمام الشافعي ألف الأم على محاكاة المبسوط، وكان أبو الحسن بن داود يفاخر به أهل البصرة، وشرحه جماعة من المتأخرين مثل: خواهر زاده، وشمس الأئمة الحلواني. ونسخ المبسوط متعددة لكن أظهر نسخة هي مبسوط أبي سليمان الجوزجاني، كما قال ابن عابدين^(١).

٢ - الجامع الصغير: هذا الكتاب مشتمل على نحو ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين مسألة، رواها الإمام مُحَمَّد بن الحسن عن أبي يوسف؛ ولذلك كان يبدأ كل باب بقوله: مُحَمَّد عن يعقوب. وروى هذا الكتاب عن الإمام بن الحسن الجوزجاني، وأبو حفص، وعلي بن معبد، وبوبه أبو طاهر الدباس، والزعفراني. وشرحه خلق كثير، منهم: ظهير الدين التمرتاشي، وقوام الدين البخاري. وسبب تأليف هذا الكتاب أن الإمام أبا يوسف طلب من مُحَمَّد - بعد فراغه من تأليف المبسوط - أن يؤلف كتابًا يجمع فيه ما حفظ عنه مما رواه له عن أبي حنيفة؛ فجمع هذا الكتاب^(٢).

٣ - الجامع الكبير: هذا الكتاب مشتمل على عيون الروايات ومتون الدرايات، قال عنه مُحَمَّد بن شجاع الثلجي: إنه لم يؤلف في الإسلام مثله في الفقه. وأقر جماهير أهل العلم باستبحار واضعه في العربية، وصنف مُحَمَّد بن الحسن الجامع مرتين، الأولى: ورواه عنه أصحابه أبو حفص الكبير، وأبو سليمان الجوزجاني، وهشام بن عبيد الرازي، وغيرهم، الثانية: زاد فيه أبوًا ومساءل كثيرة، وحرر عباراته في كثير من المواضع، حتى صار أحسن لفظًا وأغزر معنى، ورواه عنه أصحابه ثانيًا.

(١) بلوغ الأمان في سيرة مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٦٢)، أبو حنيفة - حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ أبو زهرة (ص٢٣٦) ط: دار الفكر العربي - الثانية ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، الدور المضوية في تراجم الحنفية (١٥/١٥٥).

(٢) المراجع السابقة.

وشرح هذا الكتاب عشرات من الأئمة، منهم: القاضي أبو خازم، الإمام أحمد بن مُحَمَّد الطحاوي، خواهر زاده، أبو بكر الرازي الجصاص، وأبو عبد الله الجرجاني، وأبو الليث السمرقندي، القاضي أبو زيد الدبوسي، وشمس الأئمة السرخسي، فخر الإسلام البزدوي، وغيرهم.

نسخ هذا الكتاب: توجد نسخ كثيرة للجامع الكبير في مكتبات استانبول. أقدم هذه النسخ نسخة مكتبة الفاتح بها^(١).

٤- الزيادات: هو من الكتب المروية عن الإمام مُحَمَّد بن الحسن بطريق الشهرة، وألفه الإمام بعد الجامع الكبير، وذلك ليستدرك ما فاتته من المسائل. وسبب تأليفه: يقال إن الإمام أبا يوسف فرع فروعاً دقيقة في أحد مجالس إملائه، ثم قال: يشق تفريع هذه الفروع على مُحَمَّد بن الحسن، ولما بلغه ذلك ألف الزيادات لتكون حجة على أن أمثال هذه الفروع، وما هو أدق منها لا يشق عليه تفريعها.

٥- زيادات الزيادات: بعد انتهاء الإمام مُحَمَّد بن الحسن من الزيادات ألف زيادات الزيادات ليستدرك ما فاتته في الزيادات، وهو كتاب صغير مشتمل على سبعة أبواب^(٢).

(١) بلوغ الأماني في سيرة مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٦٤)، أبو حنيفة - حياته وعصره - آراؤه وفقهه (ص٢٣٨)، البدور المضية في تراجم الحنفية (١٣٠/١٥ - ١٣٣).

(٢) الأبواب التي وردت في زيادات الزيادات:

- ١ - باب طلاق السُّنة يقع بالوكالة وبالجعل وغيره.
 - ٢ - باب من الطلاق والعناق في الصحة والمرض.
 - ٣ - باب قسمة الكيلي من الصنفين بعضه شراء ببعض.
 - ٤ - باب من المواريث التي تكون فيها وصية فتبطل الميراث.
 - ٥ - باب شراء الرجل ابنه بابنه وهما عبدان وغير ذلك.
 - ٦ - باب الولد يكون بين الرجلين الكافرَيْن أحدهما تغلبي والآخر ليس بتغلبي.
 - ٧ - باب من صلاة التطوع التي تستقيم أن تكون بإمام أو لا تستقيم.
- انظر: بلوغ الأماني (ص٣٦)، أبو حنيفة حياته وعصره (ص٢٤٢)، البدور المضية (١٣٣/١٥، ١٣٤)

٦- السير الصغير والسير الكبير: وفي هذين الكتابين تكلم الإمام مُحَمَّد بن الحسن عن أحكام الجهاد وما يجوز فيه، وما لا يجوز، وأحكام المواعدة، وأحكام الأمان، وغير ذلك مما يكون في الحروب، وكان تأليف السير الصغير أولاً، ثم كان تأليف السير الكبير، وذلك بعد انصراف أبو حفص الكبير إلى بخارى، فأنحصرت روايته في البغداديين، مثل: الجوزجاني، وإسماعيل بن توبة القزويني، وكان سبب تأليف السير الكبير: أن السير الصغير قد وقع في يد عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، فقال لمن هذا؟ فقيل لمحمد العراقي. فقال ما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب، فإنه لا علم لهم بالسير ومغازي الرَّسُول ﷺ، فبلغ ذلك مُحَمَّد بن الحسن، فغاضه، وفرغ نفسه حتى صنف هذا الكتاب، واهتم الرشيد بهذا الكتاب وأسمعه ابنه الأمين والمأمون. والنسخ الخطية لهذا الكتاب موجودة بمكتبات استانبول، وترجم إلى اللغة التركية^(١).

ويلحق بهذا القسم من غير كتب ظاهر الرواية كتاب الآثار وجمع فيها الإمام مُحَمَّد ابن الحسن كتاب الآثار التي يحتج بها الحنفية، وكتاب الرد على أهل المدينة، ورواه عنه الإمام الشافعي، وتعقبه بالرد في كثير من المواضع^(٢).

الثاني: كتب غير ظاهر الرواية، وهي التي لم تبلغ نسبتها إلى الإمام مُحَمَّد بن الحسن مبلغ التواتر أو الشهرة، ومنها:

الكيسانيات: ويقال لها الأمالي، وهي التي رواها شعيب بن سليمان الكيسان عن الإمام مُحَمَّد بن الحسن.

(١) بلوغ الأمان في سيرة مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٦٥)، أبو حنيفة حياته وعصره

(ص ٢٤٠، ٢٤١)، البدور المضية في تراجم الحنفية (١٣٤/٥).

(٢) أبو حنيفة حياته وعصره (ص ٢٣٤).

الهارونيات: وهي التي أملاها الإمام مُحَمَّد بن الحسن في زمن الخليفة هارون الرشيد.

الجرجانيات: وهي التي رواه علي بن صالح الجرجاني عن مُحَمَّد بن الحسن.

الرقيات: هي المسائل التي فرَّعها مُحَمَّد بن الحسن حينما كان قاضياً بالرقعة^(١).

وفاته: توفي - رحمه الله تعالى - عام اثنين أو ثلاث وثمانين ومائة، وقيل: بعد ذلك سنة سبع وثمانين ومائة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة في اليوم الذي مات فيه الإمام في النحو والقراءة أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي حتى قال الرشيد دفنت الفقه والعربية، وما جاء في أكثر كتب التراجم أنه توفي عام تسع وثمانين ومائة^(٢).

-
- (١) شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتي لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المتوفى ١٢٥٢هـ (ص ٩٠) وعليه إفادات الإمام أحمد رضا خان الحنفي المتوفى ١٣٤هـ - تحقيق: د. حامد عليّ العلمي - ط: دار النور للتحقيق والتصنيف، بلوغ الأماني (ص ٦٦)، أبو حنيفة حياته وعصره (ص ٢٣٥)، البدور المضية (١٣٦/١٥).
- (٢) وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان المتوفى ٦٨١هـ (٢٩٦/٣) تحقيق: إحسان عباس - ط: دار صادر - بيروت، سير أعلام النبلاء للذهبي المتوفى ٧٤٨هـ (١٣٦/٩) تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف شعيب الأرنؤوط - ط: مؤسسة الرسالة - الثالثة - ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، البدور المضية (١٥٢/١٥).

المبحث الثاني

تخريج الفروع على القواعد النحوية في باب وجوه النظم:

القاعدة الأولى

موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى النية ومحمّل اللفظ لا يثبت إلا بالنية وما لا يحتمله لفظه لا يثبت وإن نوى^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

قسم الحنفية اللفظ باعتبار ظهور المراد منه، وعدم ظهوره إلى صريح، وكناية، وعرفوا الصريح بأنه ما ظهر المراد منه، وحكمه أنه لا يحتاج إلى نية لإثبات المعنى المراد منه. وهذا هو المراد بما جاء في القاعدة «موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى النية».

والكناية خلاف ذلك وهو: ما استتر المعنى المراد به، فاللفظ يحتمل المعنى المراد وغيره، فلا يثبت المراد منه إلا بالنية، وما لا يحتمله اللفظ لا يثبت وإن نواه المتكلم؛ لأن النية لتعيين محتمل اللفظ لا لإثباته، وهذا هو المراد بما جاء في القاعدة «ومحمّل اللفظ لا يثبت إلا بالنية...»^(٢).

(١) التحرير شرح الجامع الكبير لأبي المحامد محمود أحمد البخاري الحصري المتوفى

٦٣٦هـ مخطوط بمكتبة فيض الله أفندي - أسطنبول - تركيا برقم (٧٥١) ح ١٦.

(٢) أصول الشاشي لنظام الدين الشاشي المتوفى ٣٤٤هـ ص (٦٤ - ٦٦) طبعة البشري -

الرابعة ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م، أصول السرخسي للإمام السرخسي المتوفى ٤٨٣هـ -

(١٨٧/١) تحقيق أبو الوفا الأفغاني ط: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد -

الهند، ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي المتوفى ٥٣٩هـ ص (٣٩٣) تحقيق د.

محمّد زكي عبد البر - ط: مطابع الدوحة الحديثة - الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، كشف

الأسرار لعبد العزيز البخاري للشيخ عبد العزيز البخاري المتوفى ٧٣٠هـ (٢٠٣/٢)

ط: شركة الصحافة العثمانية - اسطنبول - الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، البحر المحيط

لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ (١٣٤/٣) ط: دار الكتيبي - الأولى =

الفروع المخرجة على القاعدة:

قال مُحَمَّد في الجامع الكبير «رجل قال: لله عليّ أن أعتكف شهراً، ولم ينو شهراً بعينه، اعتكف أي شهر شاء، وتابع، فإن نوى النهار خاصة لم تنفعه نيته»^(١).

وجه التخريج:

أن موجب لفظ «أعتكف شهراً» التتابع فيثبت باللفظ ولا يحتاج إلى نية، وذلك لأن الاعتكاف عبادة دائمة ومبناها على الاتصال والدوام؛ لأنه لبث وإقامة، والليالي قابلة للبث؛ فلا بُدَّ من التتابع وبمطلق ذكر الشهر في الاعتكاف يكون متتابعاً^(٢).

المسألة الثانية: لو قال: لله عليّ أن أعتكف ليلتين أعتكفهما بيوميهما: يدخل المسجد قبل غروب الشمس فيبقى فيه إلى غروب الشمس من اليوم الثاني، وكذلك لو قال: لله عليّ أن أعتكف يومين، وكذلك لو قال ثلاثين ليلة دخل فيها الليل والنهار^(٣).

= ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، التقرير والتحبير لابن أمير حاج المتوفى ٨٧٩هـ (٣١٥/٥) ط: دار الكتب العلمية - الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمر باد شاه المتوفى ٩٧٢هـ (٣٥٦/١) ط: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني المتوفى ١٨٩هـ ص (١٤) عنى بمقابلة أصوله أبو الوفا الأفغاني - ط: دار إحياء التراث - بيروت لبنان.

(٢) المبسوط للإمام السرخسي المتوفى ٤٨٣هـ (١٢٠/٣) ط: مطبعة السعادة - مصر، بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني المتوفى ٥٨٧هـ (١١١/٢) ط: مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر وصورتها دار الكتب العلمية ومطبعة الجمالية بمصر - الأولى ١٣٢٧هـ/١٣٢٨هـ.

والقول بلزوم التتابع ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وذهب الإمام زفر إلى القول بعدم لزوم التتابع إلا بذكر التتابع أو بالنية، وهو بالخيار إن شاء تابع وإن شاء فرق. بدائع الصنائع (١١١/٢).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني ص (١٤).

وجه التخريج:

أن موجب لفظ «اعتكف ليلتين» الليل والنهار فيثبت باللفظ ولا يحتاج إلى نية، وذلك لأن ذكر الليالي والأيام بلفظ الجمع يقتضي دخول ما بإزائها من الأيام والليالي والدليل على ذلك قول الله تعالى في قصة زكريا عليه السلام {ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا} [مريم: ١٠] والقصة {إِنَّا رَمَزْنَا} [آل عمران: ٤٠] وقال تعالى: {ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا} [مريم: ١٠] والقصة قصة واحدة، فلما عبّر في آية باسم الأيام، في آية باسم الليالي؛ دلّ أن المراد من واحد منهما: هو ما بإزاء صاحبه، ويقرر ذلك ويؤكد أنه في الموضع الذي لم تكن فيه الليالي على عدد الأيام أفرد كل واحد منهما بالذكر. قال تعالى: {سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا} [الحاقة: ٧] وعلى ذلك من نذر أن يعتكف ليلتين عليه دخول الليل الأولى وجوباً؛ لأن الليالي تسبق الأيام لجريان العرف فتاريخ الشهر يُكتب من الليالي، وكذا التواريخ^(١).

المسألة الثالثة:

لو قال: لله عليّ أن أعتكف ليلتين، أو يومين، أو ثلاثين ليلة، ونوى الليل خاصة لم يكن عليه شيء^(٢).

هذا الفرع خرّجه الإمام مُحَمَّد بن الحسن على الجزء الثاني من القاعدة وهو «ما لا يحتمله لفظه لا يثبت وإن نوى».

وجه التخريج:

أن لفظ الليالي أو الليلتين إذا أُطِّق تناول اليل والنهار وهنا نوى الليل خاصة فلا تصح نيته، لأنه عبّر عن الجميع، ونوى البعض فلا يعمل نيته؛ لأن

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح١٧)، شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر الرازي الجصاص المتوفى ٣٧٠هـ (٤٧٧/٢) تحقيق رسائل دكتوراه في الفقه الإسلامي جامعة أم القرى - ط: دار البشائر الإسلاميّة، ودار السراج - الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، بدائع الصنائع (١١١/٢).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني ص(١٤).

اللفظ لا يحتمل هذا المعنى، فالليالي في اللغة: اسم للزمان الذي كانت الشمس فيه غائبة إلا أنها عند الإطلاق تتناول ما بإزائها من الأيام، ولذا إذا نوى الليل خاصة لا تصح نيته؛ لأن اللفظ لا يحتمل هذا المعنى، وكذا الثلاثين ليلة: اسم لعدد مقدر مشتمل على الليالي والأيام فلا يحتمل ما دون هذا العدد^(١).

القاعدة الثانية

الأصل في الكلام الحقيقية، فيصرف اللفظ المطلق لها من غير نية، أو إرادة؛ لأنها وضعت أعلاماً على المسميات، فلا يتغير ذلك بالنية والإرادة^(٢).

معنى القاعدة ومدلولها:

قسم الحنفية اللفظ باعتبار الاستعمال فيما وضع له، وغيره إلى قسمين: حقيقة ومجاز، وعرفوا الحقيقة بأنه كل لفظ وضعه واضع اللغة بإزاء شيء فهو حقيقة، وإذا استعمل في غيره يكون مجازاً^(٣)، والحقيقة هي الأصل في الكلام، فإذا كان اللفظ متردداً بين المعنى الحقيقي، والمجازي فالراجح حمله على المعنى الحقيقي، وذلك لأنه ألزم وأدوم فالحقيقة لا تحتمل النفي عن موضعها والمجاز يحتمل ذلك، والمطلوب بكل كلمة عند الإطلاق ما هي موضوعة له في الأصل فيترجح ذلك حتى يقوم دليل المجاز. قال القاضي أبو زيد الدبوسي «المطلق من

(١) شرح مختصر الطحاوي (٤٧٨/٢)، بدائع الصنائع (١١١/٢)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري المتوفى ٩٧٠هـ (٣٢٨/٢) ط: دار الكتاب الإسلامي - الثانية، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لعبد الله بن مُحَمَّد بن سليمان المعروف = داماد أفندي المتوفى ١٠٧٨هـ (٢٥٨/١) ط: المطبعة العامرة - تركيا ١٣٢٨هـ، وصورتها دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان.

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٩).

(٣) أصول الشاشي (ص ٤٩)، تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي المتوفى ٤٣٠هـ (ص ١١٩) تحقيق خليل الميس - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الأولى ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م، أصول السرخسي (١/١٧٠)، ميزان الأصول (ص ٣٧٠).

الكلام لحقيقته حتى يقوم دليل على مجازة؛ لأن معنى الحقيقة أصل منه، والثاني طارئ عليه فلا يثبت إلا بدليله»^(١).

وقال الإمام السرخسي: «والمطلوب بكل كلمة عند الإطلاق ما هي موضوعة له في الأصل فيترجح ذلك حتى يقوم دليل المجاز بمنزلة الملبوس يترجح جهة الملك للابس فيه حتى يقوم دليلاً العارية»^(٢).

وإذا كان المعنى المراد من اللفظ غير ظاهر لاحتمال فيه، أو للاشتراك إن كان محتمل احتمالاً على السواء لا بُدَّ من النية ليتعين أحد المحتملين إلا إذا تغير بعض المعاني بكثرة الاستعمال أو دلالة الحال فعندئذ يلحق بالصريح^(٣).

الفروع المخرجة على القاعدة:

قال مُحَمَّدٌ: رجل قال لامرأته: إن جامعتك...،...، فاليمين على الجماع في الفرج^(٤).

وجه التخريج: أن لفظ الجماع كثر وغلب استعماله في الجماع الخاص المضاف إلى النساء، وصار الجماع المضاف إلى النساء صريحاً في هذا المعنى وهو الجماع في الفرج وبمنزلة الموضوع له، حتى لا يفهم الناس عند إطلاقه غير هذا المعنى ولا ينصرف الذهن إلى غيره؛ ولهذا فهم النبي ﷺ من قول الأعرابي «جامعت أهلي في رمضان وأنا صائم...» هذا المعنى وقال له: «هل تستطيع أن تعنق رقبة؟ قال: لا...»^(٥)؛ ولذا لو قال الرجل لامرأته: إن

(١) تقويم الأدلة (ص ١٢٠).

(٢) أصول السرخسي (١/١٧٢).

(٣) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٩).

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٢).

(٥) أخرجه الشافعي في كتاب الصوم الباب الأول فيما يفسد الصوم. مسند الشافعي

(١/٢٦١/٦٩٦) ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

جامعتك؛ فاليمين على الجماع في الفرج حتى لو جامعها فيما دون الفرج لا يحنت^(١).

المسألة الثانية: رجل قال لامرأته: إن باضعتك...،...، فاليمين على الجماع في الفرج^(٢).

وجه التخريج:

أن كلمة «باضعتك» استعملت فيما وضعت له وبيان ذلك اللفظ إما أن يكون مشتقاً من البضع وهو القطع، فالافتضاض بقطع العضو يسمى به وذلك بالإيلاج في الفرج، أو من البضع وهو قبل المرأة فيكون المراد الجماع، ولأن قوله «باضعتك» من المباضة مفاعلة وهي تقتضي المشاركة وذلك عن طريق مس فرج المرأة بالآلة المخصصة، وتخصيصه بالآلة المخصصة يدل على أن المراد هو الفعل المختص بها، والذي يختص بها هو الإيلاج في الفرج^(٣).

المسألة الثالثة: رجل قال لامرأته: إن وطأتك، فاليمين على الجماع في الفرج^(٤).

وجه التخريج:

أن لفظ الوطء وإن كان حقيقة في الدوس بالقدم إلا أنه إذا أضيف إلى المرأة تعيّن للوطء في الفرج لكثرة الاستعمال وغلبته فصار الوطء المضاف إلى النساء صريحاً في الجماع في الفرج وبمنزلة الموضوع له حتى لا يفهم الناس

(١) المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين أبي المعالي ابن مازة البخاري الحنفي المتوفى ٦١٦هـ (٣٠٤/٤) تحقيق عبد الكريم سامي الجندي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٢).

(٣) التحرير شرح الجامع الكبير (ج ٣٩).

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (٣٢).

عند إطلاقه غير هذا المعنى، ولهذا لو قيل هذه موطوءة فلان لا يفهم منه إلا الجماع في الفرج^(١).

المسألة الرابعة:

قال مُحَمَّدٌ: رجل قال إن وطئت فعبدي حر، وقال: نويت الجماع، لم يصدق في القضاء خاصة، فإن وطئ برجل أو جامع حنث.

وجه التخريج:

أن لفظ الوطء إذا جاء غير مضاف إلى المرأة فالمراد به الدوس بالقدم، وفي هذه المسألة ورد غير مضاف إلى المرأة فدل ذلك على أن المراد هو الدوس بالقدم فإذا قال أردت الجماع لا يصدق في القضاء؛ لأن اللفظ حقيقته في الدوس بالقدم، وكونه يراد به الجماع في الفرج هذا في المضاف لا في غير المضاف قال الله تعالى: {وَلَا يَطْنُونَ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ} [التوبة: ٢٠] (٢).

القاعدة الثالثة

الكلام إذا كان له حقيقة مهجورة، ومجاز مستعمل يحمل على المجاز المستعمل بالإجماع^(٣).

معنى القاعدة ومدلولها:

قسم الحنفية الحقيقة باعتبار الاستعمال إلى ثلاثة أقسام: متعذرة، ومهجورة، ومستعملة؛ فأما المتعذرة: فهي ما لا يتوصل إليها إلا بمشقة، مثال

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٩)، البناية شرح الهداية (٤٣١/٥)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٨/٤)، حاشية ابن عابدين (٧٨٣/٣).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٦)، البناية شرح الهداية (٤٣١/٥)، النهر الفائق شرح كنز الدقائق لسراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجم الحنفي المتوفى ١٠٠٥هـ (٣٩٩/٢)

تحقيق أحمد عزو عناية - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

(٣) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٦).

ذلك: من حلف لا يأكل من هذه النخلة أو من هذا القدر؛ فإن أكل النخلة أو القدر متعذر فيصير إلى الرطب وإلى ما يحل في القدر.

وأما المهجورة: فهي ما يتيسر الوصول إليها لكن الناس هجروها، أي: تركوها، مثال ذلك: من حلف لا يضع قدمه في دار فلان فإن إرادة وضع القدم مهجورة عادة.

وأما المستعملة فيه أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ مستعملاً عرفاً وعادة^(١).

ووجه الحصر أن المعنى الحقيقي للفظ إما أن لا يكون مستعملاً، أو يكون، والثاني يسمى بالحقيقة المستعملة، والأول: إما أن يمتنع إرادة المعنى الحقيقي امتناعاً عادياً بالتعذر أو التعسر، إما في نفسه أو في الإرادة في اللفظ عموماً أو خصوصاً في مادة الكلام، أو لا يمتنع ولا يقع بالنظر إلى العرف بالفعل، والأول يسمى بالحقيقة المتعذرة والثاني يسمى بالمهجورة^(٢).

واللفظ إذا كان له حقيقة مهجورة أو متعذرة صير إلى المجاز بالإجماع؛ لعدم المزاحم؛ ولأن اللفظ يحمل على ما يريد المتكلم، وتكلمه به يدل على هذه الإرادة، والقرينة هي الاستعمال؛ لأن المتكلم استعمل هذا اللفظ بغرض الإفهام، فالظاهر أنه يريد المعنى الذي استعمل اللفظ له دون غيره، ليصل إلى المقصود من الكلام، وصار اللفظ الذي استعمل كالحقيقة.

(١) أصول الشاشي (ص ٤٩)، الوافي في أصول الفقه لحسام الدين السغناقي المتوفى ٧١٤هـ (١٤١/١) تحقيق أحمد مُحَمَّد حمود اليماني - رسالة دكتوراه في جامعة أم

القرى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٨٧/٢).

(٢) أحسن الحواشي للشيخ الحافظ مُحَمَّد بركة الله اللكنوي حاشية مع أصول الشاشي

(ص ٤٩) ط: البشري - الرابعة ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.

قال الرافعي في كتاب الأيمان: المجاز المتعارف مقدم على الحقيقة البعيدة أي المهجورة^(١).

الفروع المخرجة على القاعدة:

المسألة الأولى: قال مُحَمَّدٌ: رجل قال: امرأته طالق إن شربت من الفرات فاستقى منه في إناء فشربه، أو كرع في نهر يأخذ من الفرات لم يحنث في قول أبي حنيفة رضي الله عنه. وقال يعقوب ومحمد رضي الله عنهما: إن استقى من الفرات أو استقى له في إناء فشربه حنث^(٢).

وجه التخريج:

أن لفظ الشرب له حقيقة مستعملة، ومجاز مستعمل لكن المجاز أغلب فينصرف اللفظ إليه كما لو كانت الحقيقة مهجورة وبيان ذلك أن المتعارف عند الناس أن من شرب الماء من الفرات بيده أو بإناء من الأواني يسمى شارباً لماء الفرات؛ فيحمل مطلق الكلام عليه وإن كان مجازاً؛ لأن الكثير والغالب يراد به الشرب بالإناء أو اليد، والأيمان تحمل على المراد من كلام الناس والمعاني المستفاد منها وهم يشربون باليد ومن الإناء ويقولون شربنا من الفرات.

(١) أصول الشاشي (ص٤٩)، الوافي في أصول الفقه (١/٤١)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٨٧)، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين الإسنوي المتوفى ٧٧٢هـ (ص٢٠٣) تحقيق مُحَمَّدٌ حسن هيتو - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م، تشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ (١/٤٨٣) تحقيق د. سيد عبد العزيز ود. عبد الله ربيع - ط: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، فصول البدائع في أصول الشرائع لمحمد بن حمزة الفناري المتوفى ٨٣٤هـ (٢/١٤٣) تحقيق: مُحَمَّدٌ حسين إسماعيل - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الأولى ٢٠٠٦م ١٤٢٧هـ.

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّدٌ بن الحسن الشيباني (ص٣٠).

تخريج رأي الإمام أبي حنيفة: أن مطلق الكلام يحمل على الحقيقة، وحقيقة الشرب من الفرات أن يكون ابتداء بفعل الشرب من النهر، وذلك بأن يضع الشارب فاه عليه فيشرب منه بالكرع لا بالاغتراف باليد أو الإناء، فلا يسمى الاغتراف منهما شرب حقيقة، ودليل ذلك صحة نفي الاسم عنه فيقال شرب من الكوز لا من النهر^(١).

المسألة الثانية:

قال مُحَمَّد: رجل حلف ألا يشرب من كوز فصب ما فيه في كوز آخر فشربه لم يحنث في قولهم جميعاً^(٢).

وجه التخريج:

أنه عقد يمينه على الكوز فينصرف إلى الكوز إجماعاً فعند الإمام مطلق الكلام يحمل على الحقيقة، والحقيقة في هذا اليمين أن يكون ابتداء شربه من الكوز المحلوف عليه، فاليمين تناولت شرباً على وصف معين فلا يدخل فيه غيره. وعند صاحبين للعرف؛ فالمتعارف عليه عند الناس أن من نقل الماء من كوز إلى كوز وشرب من الثاني لا يسمى شارباً من هذا الكوز الذي انعقدت عليه اليمين^(٣).

(١) الفصول في الأصول (٧٨/١)، بدائع الصنائع (٦٦/٣)، المحيط البرهاني (٢٩٩/٤).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٠).

(٣) شرح مختصر الطحاوي (٤٨٨/٧)، بدائع الصنائع (٦٧/٣)، النهاية في شرح الهداية لحسين بن علي السغناقي المتوفى ٧١٤هـ (١٥٠/١٠) تحقيق رسائل ماجستير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ١٤٣٥هـ - ١٤٣٨هـ، فتح القدير لابن الهمام المتوفى ٨٦١هـ (١٣٨/٥) ط: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر - الأولى ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.

المسألة الثالثة:

قال محمد: إن حلف ألا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ من الفرات حنث في قولهم^(١).

وجه التخريج: أن الحالف عقد يمينه على شرب ماء منسوب إلى نهر الفرات، وبالأنهار التي تتشعب منه لا تنقطع النسبة كما لا تنقطع بالاعتراف بالآنية، ودليل ذلك أن الناس يقومون بنقل ماء زمزم ويتبركون به ويقولوا شربنا من ماء زمزم، ويقال أهل مصر يسقون أراضيهم من النيل، وإنما يسقون بماء أنهار تشعبت منه لا من مائه^(٢).

القاعدة الرابعة

أن الكلام يعمل بحقيقته ولا يعدل عنها إلى المجاز إلا عند التعذر أو العرف^(٣).

معنى القاعدة ومدلولها:

في القاعدة السابقة ذكرت أن السادة الحنفية قسموا الحقيقة إلى متعذرة، ومهجورة ومستعملة، وهذه القاعدة توضح لنا بعض أسباب العدول عن الحقيقة إلى المجاز؛ فالأصل أن الكلام يحمل على حقيقته ولا يعدل عنها إلى المجاز إلا عند التعذر لعدم الإمكان لما في الوصول إليه من مشقة، مثال ذلك: إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة أو الشجرة، فإن أكل النخلة أو الشجرة متعذر، فينصرف يمين الحالف على الثمرة؛ لأن حمل الكلام على حقيقته متعذر، والتعذر أيضاً يكون لهجر الحقيقة، أي: أن الحقيقة يمكن الوصول إليها إلا أن الناس هجروها أي تركوها. والهجر إما أن يكون عرفاً، والمهجور عرفاً كالتعذر، مثال ذلك:

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص-٣٠).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح٣٦)، بدائع الصنائع (٦٧/٣)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن عليّ الزيلعي المتوفى ٧٤٣هـ - (١٣٤/٣) ط: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق - القاهرة - الأولى ١٣١٤هـ.

(٣) التحرير شرح الجامع الكبير (ح١٠٥).

إذا حلف لا يشرب من هذه البئر، فإن الشرب الَّذِي هو الكرع من البئر متعذر؛ لأنَّ النَّاسَ هجروا هذه الحقيقة فينصرف يمين الحالف إلى الشرب من ماء البئر، وإما أن يكون الهجر شرعاً، والمهجور شرعاً كالمهجور عادة، مثال ذلك: الخصومة مهجورة شرعاً كقول الله تعالى: {وَلَا تَنَازَعُوا فِيهَا فَتَفْشَلُوا} [الأنفال: ٤٦] فإذا وكله بها انصرف التوكيل بها إلى الجواب بنعم أو بلا^(١).

الفروع المخرجة على القاعدة:

خرَجَ الإمام مُحَمَّد بن الحسن على هذه القاعدة كثيراً من الفروع الفقهية، منها:

المسألة الأولى:

قال محمد: رجل قال: إن أكلت من هذه النخلة، أو من هذا الكرم شيئاً فعبدي حر، فأكل من تمر النخلة، أو جمارها، أو طلعتها، أو برها أو دبسها، أو من عنب الكرم أو زبيبها، أو عصيره حنث^(٢).

وجه التخريج:

أنه أضاف اليمين إلى ما لا يتأتى ولا يتصور أكله فعين النخلة أو الكرم لا يتصور أكله؛ فصار مجازاً عن أكل ما يخرج ويتولد منه وهو التمر، والطلع، والبسر والدبس والعنب بدلالة ذكر الأكل، وهذا مجاز متعارف، يقال فلان أكل من شجرة فلان ومن نخلة فلان، والمراد ما يخرج منه، بالإضافة إلى أن اسم الشيء يطلق على ما يخرج منه؛ لأنه سبب له فيصلح مجازاً^(٣).

(١) أصول الشاشي (ص٥٣)، أصول السرخسي (١/١٩٩)، خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار لزين الدين قاسم قطلوبغا الحنفي المتوفى ٨٧٩هـ (ص١٠٠) تحقيق: حافظ ثناء الزاهدي - ط: دار ابن حزم - الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٧٢).

(٣) تقويم الأدلة (ص١٢١)، بدائع الصنائع (٣/٦٥)، الهداية في شرح بداية المبتدي لعلي بن أبي بكر ابن عبد الجليل المرغيناني المتوفى ٥٩٣هـ (٣/٣٢٤) تحقيق: طلال يوسف - ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان، التحرير شرح الجامع الكبير (ح٤٧٥).

المسألة الثانية:

قال الإمام محمد: «ولو أكل من نبيذ جعل من عنب الكرم أو من تمر النخل، أو أكل من ناطف جعل من تمر النخل لم يحنث»^(١).

وجه التخريج:

أن اليمين انصرف إلى ما يخرج من الكرم أو النخل، والنبيذ والناطف لم يخرجوا من النخل أو الكرم؛ لأن هذه الأشياء تغيرت بالصنعة، وبفعل حادث، وما تغير بالصنعة ليس بخارج منها حقيقة، فإن الخارج منها ما يوجد متصلاً بها، والنبيذ والناطف خارج مما يخرج من النخل والكرم، فلا يكون في معنى السبب له^(٢).

المسألة الثالثة:

قال الإمام مُحَمَّد: «ولو حلف ألا يأكل من هذه الرطبة أو من هذا العنب أو من هذا اللبن، فأكل من زبيب العنب، أو من عصيره، أو من الرطب أو دبسه، أو شيراز اللبن، أو سمنه لم يحنث»^(٣).

وجه التخريج:

أن العمل بالحقيقة في هذه المسألة ليس بمتعذر، حيث عقد الحالف يمينه على ما هو مأكول بعينه وهو الرطبة، واللبن وحقيقة هذه الأشياء ليست مهجورة، فتصرف اليمين إلى عين المسمى لإمكان العمل بها بالحقيقة^(٤).

(١) الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٧٢).

(٢) بدائع الصنائع (٦٥/٣)، الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلية الحنفي المتوفى ٦٨٣هـ (٦٨/٤) تعليق: محمود أبو دقيقة من علماء الحنفية ومدرس بكلية أصول الدين سابقاً - ط: مطبعة الحلبي - القاهرة - وصورتها دار الكتب العلمية ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م، النهاية في شرح الهداية (١٣٤/١٠)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (١٣٦/٣).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٧٢).

(٤) البحر الرائق (٣٤٥/٤)، مجمع الأنهر (٥٥٧/١)، حاشية ابن عابدين (٧٦٧/٣).

القاعدة الخامسة

الثابت بدلالة الكلام كالثابت بالنص^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

المراد بدلالة الكلام هو ما علم علة للحكم المنصوص عليه لغة لا اجتهداً ولا استنباطاً بالرأي^(٢). أي أن معرفة الحكم الثابت بدلالة الكلام غير متوقفة على الرأي والاستنباط، فكل من يعرف اللغة يعرف الحكم الثابت بدلالة الكلام، فكان ذلك الحكم ثابتاً من حيث اللغة^(٣). وقيل: فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده. وقيل: الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي^(٤).

وبيان ذلك أن اللفظ له صورة معلومة، ومعنى هو المطلوب به، وكما أن في المسمى الخاص ثبوت الحكم باعتبار المعنى المعلوم باعتبار النظم لغة، فكذلك في المسمى الخاص الذي هو غير منصوص عليه يثبت الحكم بذلك المعنى ويسمى دلالة النص^(٥).

والثابت بدلالة الكلام قد يكون ضرورياً أي ظاهر كحرمة الضرب من حرمة التأفيف، وقد يكون نظرياً أي خفي يحتاج إلى نظر واستدلال كثبوت الكفارة على من أفطر في رمضان بالأكل والشرب عند الحنفية، وذلك لأن

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح٤٧٥).

(٢) أصول الشاشي (ص٣٤٤).

(٣) الكافي شرح أصول البزدوي لحسام الدين السغناقي المتوفى ٧١٤هـ (١/٢٦٥) دراسة وتحقيق: فخر الدين سيد - ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٤) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (١/٧٣).

(٥) أصول السرخسي (١/٢٤١).

المعنى الَّذِي يفهم في الوقاع موجباً للكفارة، هو كونه جناية على الصوم فهو إمساك عن الأكل والشرب والجماع، فيثبت الحكم في الأكل والشرب من باب أولى؛ لأن الصبر عنهما أشد.

والثابت بدلالة النص يفيد القطع؛ لذا صح إثبات الحدود والقصاص بدلالة النص، مثال ذلك: إيجاب الرجم على غير ماعز ممن زنى وهو محصن، ومعلوم أنه إنما رجم؛ لأنه زنى وهو محصن، لا لأنه ماعز أو صحابي، فكل من كان زانياً محصناً يُرجم^(١).

الفروع المخرجة على القاعدة:

المسألة الأولى:

قال الإمام مُحَمَّدٌ: رجل قال: قد أوصيت بهذه الألف لفلان وفلان: لفلان منها مائة، والثالث ألف، فللذي سمي له مائة، مائة، وللآخر تسعمائة^(٢).

وجه التخريج: أن صدر كلام الموصي اقتضى الشركة على السواء إلا أنه لما ذكر قدر نصيب واحد من الموصى لهما كان هذا بيان منه أن الباقي من هذا المال للآخر، وكان ذلك بمنزلة المنصوص عليه، وكأنه قال لفلان مائة، ولفلان تسعمائة؛ لأن دلالة الكلام بمنزلة النص^(٣).

(١) التلويح على التوضيح لمتن التفتيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ٧٩٢هـ (٢٥٥/١) ط: مطبعة مُحَمَّد عليّ صبيح وأولاده بالأزهر - الأولى ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت، تسهيل الوصول إلى علم الأصول للشيخ مُحَمَّد عبد الرحمن المحلاوي (ص١٢٤) ط: مكتبة البشري - الأولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٠٢).

(٣) المبسوط السرخسي (٢٠/٥)، التحرير شرح الجامع الكبير (ح٤٧٥).

المسألة الثانية:

قال الإمام مُحَمَّد: رجل قال: قد أوصيت لفلان وفلان بهذه الألف،...، فلان منها سبعمائة وسكت عن الثاني، فلفلان سبعمائة كما قال، وما بقي فلفلان^(١).

وجه التخريج:

أنَّ الَّذِي فهم من كلام الموصي أن هذه الألف شركة بين فلان وفلان الموصى لهما، إلا أنه لما بَيَّنَّ قَدْرَ نصيب واحد من الموصى لهما كان هذا بيان منه أن الباقي للآخر وكأنه قال لفلان منها سبعمائة، وللآخر ثلاثمائة، وكان هذا بمنزلة المنصوص عليه؛ لأنَّ الثابت بدلالة الكلام كالثابت بالنص^(٢).

المسألة الثالثة:

قال الإمام مُحَمَّد: لو قال رجل: ثلث مالي لفلان وفلان: فلان منه مائة وما بقي لفلان أو سكت عما بقي؛ والثلث يوم أوصى ألف فضاع نصف المال، فرجع الثلث إلى خمسمائة، فلصاحب المائة مائة وللآخر ما بقي^(٣).

وجه التخريج:

أنَّ الَّذِي فهم من كلام الموصي أن فلان وفلان شركاء في ثلث ماله، وماله حينئذ ألف، وقد بَيَّنَّ قَدْرَ نصيب واحد من الموصى لهما، فللآخر الباقي، فلما ضاع نصف هذا المال انتقلت الشركة إلى الباقي وهو خمسمائة، وكأنه قال لفلان مائة وللآخر الباقي من الثلث وهو أربعمائة، وكان هذا بمنزلة المنصوص عليه؛ لأنَّ الثابت بدلالة الكلام كالثابت بالنص^(٤).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٠٣).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح٤٧٦).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٠٢).

(٤) التحرير شرح الجامع الكبير (ح٤٧٦).

القاعدة السادسة

الكلام بحقيقته إلا إذا غلب استعمال مجازه وهو المتعارف فيصرف مطلق اللفظ إليه^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

اللفظ الذي يحتمل الحقيقة والمجاز، إما أن تكون الحقيقة فيه راجحة، والمجاز مرجوحاً، لا يفهم إلا بقرينة، كالبحر للرجل الكريم؛ فالحقيقة أولى لرجحانها؛ لأنها الأصل، وإما أن يكون المجاز راجحاً فيه، والحقيقة مهجورة لا تتراد في العرف؛ فالمجاز أولى؛ لأنه إما حقيقة شرعية كالصلاة، والصوم، أو عرفية كالدابة فلا خلاف في تقديمه على الحقيقة اللغوية، وإما أن يغلب استعمال المجاز حتى يساوي الحقيقة فالحقيقة أولى لعدم رجحان المجاز، وإما أن يكون المجاز راجحاً بأن يكون متعارفاً يغلب استعماله، والحقيقة تتعاهد في بعض الأوقات أي تستعمل قليلاً، فذهب الإمام أبو حنيفة وابن مفلح إلى أن الحقيقة أولى من المجاز ما لم تُهجر؛ لأن الأصل لا يترك إلا للضرورة.

وذهب الإمام أبو يوسف ومحمد والقرافي وابن حمدان إلى أن المجاز المتعارف عليه ويغلب استعماله أولى من الحقيقة المرجوحة؛ لأن المرجوح في مقابلة الراجح ساقط بمنزلة الحقيقة المهجورة فيترك ضرورة^(٢). قال الإمام

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٩٧).

(٢) أصول الشاشي (ص ٥٣ - ٥٥)، أصول السرخسي (١/١٩٩)، شرح تنقيح الفصول للإمام القرافي المتوفى ٦٨٤هـ (ص ١٢٠) تحقيق: طه عبد الرؤوف - ط: شركة الطباعة الفنية المتحدة - الأولى ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٨٧)، التلويح على التوضيح (١/١٧٩)، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لولي الدين أبي زرعة العراقي المتوفى ٨٢٦هـ (ص ١٩٢) تحقيق: محمد تامر حجازي - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، شرح مختصر أصول الفقه لنقي الدين أبي بكر الجراعي المقدسي الحنبلي المتوفى ٨٨٣هـ (١/٢١٨) =

الزركشي: «إذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز غير مستعمل، أو كانا مستعملين والحقيقة أغلب استعمالاً فالعبرة بالحقيقة بالاتفاق؛ لأنها الأصل ولم يوجد ما يعارضه، فوجب العمل به، وإن كانا في الاستعمالين سواء فالعبرة بالحقيقة أيضاً، ومنهم من نقل الاتفاق وليس كذلك، بل حكى الخلاف فيه جماعة،...، وإن هجرت الحقيقة بالكلية بحيث لا تراد في العرف، فالعبرة بالمجاز بالاتفاق،...، وأما إذا غلب المجاز في الاستعمال، والحقيقة تتعاهد في بعض الأوقات؛ فقال أبو حنيفة الحقيقة أولى؛ لأنها راجحة بحسب الأصل، وكونها مرجوحة أمر عارض لا عبرة به، وقال صاحباه المجاز أولى لكونه راجحاً...»^(١). وذهب الإمام الرازي في المعالم والإمام البيضاوي إلى القول بالتوقف، وقالوا باستواء الحقيقة والمجاز؛ لأن كل واحد منهما راجح على الآخر من وجه فالمجاز بغلبة الاستعمال، والحقيقة بالأصل^(٢).

=تحقيق عبد العزيز مُحَمَّد عيسى القايدي، عبد الرحمن بن عليّ الحطاب، د. مُحَمَّد عوض بن خالد رواس - ط: لطائف لنشر الكتاب والرسائل العلمية - الشامية - الكويت - الأولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، التحبير شرح التحرير لعلاء الدين المرادوي المتوفى ١١٨٥هـ (٤٨٣/٢) تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح - ط: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض - الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، شرح الكوكب المنير لتقي الدين الفتوح المعروف بابن النجار المتوفى ٩٧٢هـ (١٩٦/١) تحقيق: مُحَمَّد الزحيلي، ونزيه حماد - ط: مكتبة العبيكان - الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لحسن بن مُحَمَّد العطار المتوفى ١٢٥٠هـ (٤٣١/١).

(١) البحر المحيط (١٠٧/٣).

(٢) شرح المعالم لابن التلمساني المتوفى ٦٤٤هـ (١٨٧/١) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ عليّ مُحَمَّد معوض - ط: عالم الكتب للطباعة والنشر - بيروت لبنان - الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي المتوفى ٧٥٦هـ وولده تاج عبد الوهاب بن عليّ السبكي المتوفى ٧٧١هـ (٣١٥/١) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

الفروع المخرجة على القاعدة:

مما سبق ظهر لي والله أعلم أن الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني ذهب في هذه المسألة إلى القول بتقديم المجاز المتعارف عليه وغلب استعماله على الحقيقة وخرَّج على هذا الأصل كثيراً من الفروع في الجامع الكبير منها.

المسألة الأولى:

قال الإمام مُحَمَّد: رجل قال لجاريتته يا سارقة أو يا أبقة أو يا زانية أو يا مجنونة، ثم باعها فوجدها المشتري كما قال البائع، وقال البائع حدث عندك؛ فالقول قول البائع مع يمينه، فإن أقام المشتري بينة على ما كان من قول البائع لم يقبل ذلك^(١).

وجه التخريج:

لم يعتبر الإمام مُحَمَّد قول البائع لجاريتته يا سارقة،...، إقراراً بالعيب وذلك لأن المتعارف عليه في حرف النداء أنه يراد به إعلام المنادى وإحضاره، لا تحقيق الوصف، فيذكر حرف النداء ويقصد به الإعلام أو التعظيم أو التحقير دون التحقيق، وقول القائل لجاريتته يا سارقة المراد به الشتم دون إثبات الحقيقة في المشتوم، فيحمل حرف النداء على ما هو متعارف عليه وهو الشتم، لا الإقرار وتحقيق الوصف. ألا ترى أن الرجل قد ينادى بالحكيم وهو بعيد عن الحكمة، وينادى بالأب والعم للتعظيم ولا يكون فيه من الأبوة والعمومة شيء، وهذا يوافق القاعدة الكلام بحقيقته إلا إذا غلب استعماله^(٢).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص١٣٨).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح١٩٧)، درر الحكام شرح غرر الأحكام لملا خسرو الحنفي المتوفى ٨٨٥هـ (٣٧٠/٢) وبهامشه حاشية غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام للشرنبلالي الحنفي المتوفى ١٠٦٩هـ - ط: دار إحياء التراث، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية لجماعة من العلماء برئاسة الشيخ نظام الدين البلخي المتوفى ١١١٨هـ (٢١٨/٤) ط: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - الثانية ١٣١٠هـ، حاشية ابن عابدين (٥/٦٢٢).

المسألة الثانية:

قال الإمام مُحَمَّد: وكذلك لو أقام بينة أنه قال قبل البيع: هذه الخبيثة، أو هذه السارقة، أو هذه المجنونة، أو هذه الآبقة فعلت كذا وكذا»^(١) اسم الإشارة يعود إلى المسألة الأولى أي قول البائع لا يعتبر إقرار بالعيب كالمسألة الأولى.

وجه التخريج:

أن هذا الكلام خرج مخرج النعت والتعارف، وما كان كذلك يكون المقصود به الشتم دون إثبات الحقيقة، فيحمل الكلام على ما هو متعارف وهو الشتم، لا الإقرار وتحقيق الوصف؛ لأن الكلام بحقيقته إلا إذا غلب استعماله^(٢).

المسألة الثالثة:

قال الإمام مُحَمَّد: «ولو شهدوا أنه قال لها: هذه الزانية، أو هذه السارقة، أو هذه الآبقة ولم يزيدوا على هذا، فللمشتري أن يردّها بهذه الشهادة».

وجه التخريج: لو قال البائع هذه الزانية أو هذه السارقة وشهدوا على قوله هذا، فللمشتري أن يردّها بهذه الشهادة؛ لأن قوله: هذه الزانية جملة خبرية، فيكون المراد منها الإخبار بوجود هذه الصفة بالجارية، لا السب والشتم، فيحمل الكلام على حقيقته؛ لعدم وجود دليل يوجب حمله على المجاز^(٣).

القاعدة السابعة

أن الأسماء على نوعين اسم جنس، واسم نوع؛ فاسم الجنس يقع على الخاص والعامّ والذكر والأنثى كاسم الآدمي والإنسان يتناول الذكر والأنثى، واسم النوع لا يتناول الجنس كاسم الإنسان لا يتناول الحيوان، واسم الذكر لا

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ١٣٨).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٩٧).

(٣) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٩٧)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٤٦/٦).

يتناول الأثنى، والهاء على ضربين هاء تأنيث، وهاء إفراد، فهاء التأنيث تقع على الإناث خاصة مثل الدجاجة، والناقة، والحمار، وهاء الإفراد تقع على الذكور والإناث كالبغلة^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

اللفظ الكلي إما أن يدل على الماهية بصفة وهذا هو المشتق، ويسمى في اصطلاح النحاة بالصفة كالقائم والقاعد، والأسود.

وإما أن يدل على الماهية فقط، وهذا هو اسم الجنس كالإنسان والفرس^(٢)، واسم الجنس عرف بتعريفات عديدة منها: ما كان موضوعاً لماهية كلية اختلف ما تحتها بالحقيقة؛ كالحيوان فإن تحته الإنسان والبهيم^(٣).

وينقسم اسم الجنس إلى اسم جنس إفرادي، واسم جنس جمعي:

اسم الجنس الإفرادي: هو ما كان دالاً على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كالماء، والتراب والذهب والفضة فهذه الأشياء يستوي فيها القليل والكثير.

واسم الجنس الجمعي: ما كان دالاً على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً كالشجر، وشجرة، وبقر، وبقرة، والتاء غالباً تكون في المفرد،

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٠٦).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لعلّي بن مُحَمَّد الأمدي المتوفى ٦٣١هـ (٢/٢٨٩) تعليق: عبد الرزاق عفيفي - ط: المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت - الثانية ١٤٠٢هـ، نهاية الوصول في دراية الأصول لصفى الدين مُحَمَّد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي المتوفى ٧١٥هـ (١/١٣٥) تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف، د. سعد بن سالم السويح - ط: المكتبة التجارية بمكة المكرمة - الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، البحر المحيط (٢/٢٨٩).

(٣) نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين القرافي المتوفى ٦٨٤هـ (٢/٥٩٧)، (٥٩٨) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض - ط: مكتبة نزار مصطفى الباز - الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

وهذا ما جاء في القاعدة أن الهاء على ضربين هاء تأنيث، وهاء أفراد، وهاء التأنيث تقع على الإناث خاصة، وهاء الأفراد تقع على الذكور والإناث، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء كزنج وزنجي، وروم ورومي^(١).

واسم الجنس يتناول الخاص والعام والذكر والأنثى كأدمي، وإنسان؛ فإنه يصلح للذكر والأنثى.

واسم النوع هو مفهوم كلي يشتمل على كل الماهية المشتركة بين متعدد متفق في الحقيقة كإنسان وفرس فهما من الأنواع التي ينقسم إليها الحيوان^(٢).

واسم النوع لا يتناول الجنس كإنسان فإنه لا يتناول الحيوان، والذكر لا يتناول الأنثى.

الفروع المخرجة على القاعدة:

المسألة الأولى:

قال الإمام مُحَمَّد: رجل قال عبده حر إن أكل لحم دجاج فأكل لحم ديك أعتق^(٣).

وجه التخريج:

أن لفظ دجاج اسم جنس يتناول الذكر والأنثى جميعاً.

قال جرير:

لما مررت بدير الهند أرقني *** صوت الدجاج وضرب بالنواقيس^(٤)

(١) شرح تنقيح الفصول (ص ١٨١)، شرح ابن عقيل لابن عقيل المتوفى ٧٦٩هـ (١٥/١) تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد - ط: دار التراث - القاهرة - دار مصر للطباعة - سعيد جودة السحار - الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

(٢) الشرح الكبير لمختصر الأصول لأبي المنذر محمود بن مُحَمَّد بن مصطفى المنيوي (ص ٣٧) ط: المكتبة الشاملة - مصر - الأولى ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٧٢).

(٤) ديوان جرير بشرح مُحَمَّد بن حبيب (١/١٢٦) تحقيق: د. نعمان مُحَمَّد أمين طه - ط: دار المعارف - القاهرة - الثالثة.

والأصل أن العتق إذا أضيف إلى اسم جنس يدخل في ذلك الذكر والأنثى من ذلك الجنس^(١).

المسألة الثانية:

حلف لا يأكل لحم جزور فأكل لحم بعير ذكراً أو أنثى حنث^(٢).

وجه التخریج:

أن لفظ جزور اسم جنس يقع على الذكر والأنثى، والعربي وغيره، فإذا أضيفت اليمين إلى اسم جنس يدخل في ذلك الذكر والأنثى والعربي وغيره^(٣).

المسألة الثالثة:

حلف لا يأكل لحم بقر أو بقرة فأكل لحم ثور، أو لا يأكل لحم شاة فأكل لحم أنثى أو ذكر، أو حلف لا يركب فرساً فرساً عربياً ذكر أو أنثى، أو حلف لا يركب من الخيل شيئاً فركب برذوناً أو برذونة أو فرساً ذكراً أو أنثى حنث في جميع ذلك^(٤).

وجه التخریج:

أن لفظ بقر اسم جنس يقع على الذكر والأنثى قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «في ثلاثين من البقر تتبع أو تبيعة»^(٥) وأراد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذكر والأنثى جميعاً، وفي قول الله تعالى: {إِنَّ

(١) بدائع الصنائع (٥٨/٣)، المحيط البرهاني (٢٨٤/٤)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٤٨/٤).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن (ص٧٢).

(٣) المحيط البرهاني (٢٨٤/٤)، الفتاوى الهندية (٨٤/٢).

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٧٢).

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة باب ما جاء في زكاة البقر وقال: هكذا رواه عبد السلام بن حرب، عن خصيف، وعبد السلام ثقة حافظ، وروى شريك هذا الحديث عن خصيف، عن أبي عبيد، عن أبيه عن عبد الله، وأبو عبيدة بن عبد الله لم يسمع من أبيه. سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ (٦٢٢/١٠/٣) تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، ومحمود فؤاد عبد الباقي - ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي - الثانية ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً} [البقرة: ٦٧] قيل: إن بقرة بني إسرائيل كانت ذكراً، والتأنيث في قوله تعالى: {قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ} [البقرة: ٦٨] لتأنيث اللفظ دون المعنى^(١).

ولفظ الشاة اسم جنس يقع على الذكر والأنثى قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «في أربعين شاة»^(٢) وأراد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذكور والإناث^(٣).

ولفظ الفرس اسم نوع هو للعربي يقع على ذكرها وأنثاها، واسم النوع لا يتناول الجنس؛ ولذلك لو ركب برذوناً لم يحنث^(٤).

ولفظ الخيل اسم جنس يقع على الذكر والأنثى، العربي وغيره قال تعالى: {وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ} [الأنفال: ٦٠] وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الخيال معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة»^(٥) ولهذا يستحق الغازي السهم بالبرذون غير العربي والفرس العربي جميعاً^(٦).

(١) بدائع الصنائع (٥٩/٣).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط باب الميم، من اسمه مُحَمَّد. المعجم الأوسط للطبراني المتوفى ٣٦٠هـ (٧/٣٠٤/٧٥٦٦) وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط عن مُحَمَّد بن إسماعيل بن عبد الله عن أبيه، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات. مجمع الزوائد لأبي الحسن الهيثمي المتوفى ٨٠٧هـ (٣/٧٣/٤٣٨٨) تحقيق: حسام الدين المقدسي - ط: مكتبة القدس - القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

(٣) بدائع الصنائع (٥٩/٣)، البحر الرائق (٣٤٨/٤).

(٤) بدائع الصنائع (٥٩/٣)، البحر الرائق (٣٤٨/٤).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير. باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة. صحيح البخاري (٤/٢٨٠/٢٨٥٠) تحقيق: جماعة من العلماء - ط: السلطانية ببولاق - مصر ١٣١١هـ - الأولى ١٤٢٢هـ.

(٦) المبسوط للإمام السرخسي (١٣/٩).

المسألة الرابعة:

لو حلف لا يأكل لحم دجاجة فأكل لحم ديك، أو لا يأكل لحم ديك فأكل لحم دجاجة لم يحنث^(١).

وجه التخريج:

أن لفظ دجاجة اسم نوع فيتناول الأنثى فقط، والهاء للتأنيث، والأصل أن اليمين متى أضيفت إلى اسم نوع لا يدخل تحت اليمين غير هذا النوع، فإذا أضيفت اليمين إلى الأنثى كما في المثال لا يدخل تحت اليمين الذكور، وكذلك لفظ ديك اسم نوع، فيتناول الذكر القط، لأن اليمين أضيفت إلى الذكر فلا يدخل تحت اليمين الأنثى^(٢).

المسألة الخامسة:

لو حلف أن لا يأكل لحم ناقة فأكل لحم جمل، أو لا يأكل لحم جمل فأكل لحم ناقة، لم يحنث^(٣).

وجه التخريج:

أن لفظ ناقة اسم نوع فيتناول الأنثى فقط، والهاء للتأنيث؛ فلا يتناول الذكر؛ لأن اليمين متى أضيفت إلى اسم نوع لا يدخل تحت اليمين غير هذا النوع، فإذا أضيفت اليمين إلى الأنثى الناقة فلا يدخل تحت اليمين الذكر الجمل، وكذلك لفظ جمل اسم نوع فيتناول الذكر فقط، ولا يدخل تحت اليمين الأنثى^(٤).

(١) الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٧٢).

(٢) المحيط البرهاني (٢٨٤/٤)، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية (٨٤/٢).

(٣) الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٧٢).

(٤) المحيط البرهاني (٢٨٤/٤)، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية (٨٤/٢).

القاعدة الثامنة

[كل، وجميع، وكلما]

أن كلمة كل تعم الأسماء على سبيل الانفراد، بخلاف كلمة الجميع فإنها تعم الأسماء على سبيل الاجتماع، وكلمة كلما تعم الأفعال على سبيل الانفراد^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

من ألفاظ العموم كل وجميع، وكل من أقوى صيغ العموم؛ لأن مادتها تقتضي الاستغراق والشمول كالإكليل لإحاطته بالرأس، والكلالة لإحاطتها بالوالد والولد، ولهذا كانت أصرح صيغ العموم لشمولها العاقل، وغيره، والذكر والأنثى، والمفرد والمثنى والجمع، وجميع مثل كل إلا أنها لا تضاف إلا إلى المعرفة، واختلف الأصوليون فيهما؛ فذهب القائلون بالخصوص إلى أن هذه الألفاظ موضوعة لأقل الجمع، فمنهم من قال أقله اثنان، ومنهم من قال ثلاثة.

وذهب القائلون بالعموم إلى أنها موضوعة للاستيعاب والاستغراق.

وذهب القائلون بالوقف: إلى أنها لم توضع لإفادة أحد الأمرين، وأقل الجمع داخل فيه لضرورة صدق اللفظ بحكم الوضع.

وهما يوجبان العموم في الأسماء، والفرق بينهما أن العموم في كل يشمل الأفراد على الإحاطة أي أنه يحيط كل ما يتناوله على سبيل الانفراد كقوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ} [آل عمران: ١٨٥] فالنفس في الآية الكريمة جاءت نكرة في سياق الإثبات فكان الانفراد، ومعنى الإحاطة جاء من لفظ كل، والعموم في جميع يشمل الأفراد على جهة الاجتماع فإذا قال جميع من دخل هذا الحصن أولاً فله كذا فدخل عشرة فلهم نفل واحد، وإن دخلوا فرادى يستحق الأول، فالعشرة

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ج٥٦).

كشخص واحد سابق بالدخول على سائر الناس. رُوي أن الزجاج حكى هذا الفرق عن المبرد^(١).

ومن ألفاظ العموم كلما، وهي مضاف إلى ما المصدرية، وتسمى المصدرية الظرفية، لكونها نائبة عن ظرف الزمان بصلتها، لا إنها ظرف في نفسها، وكل من كلما منصوبة على الظرفية لإضافتها إلى شيء قائم مقام الظرف، وهي لعموم الأفعال، وفيها معنى الشرط على وجه التكرار، والدليل على أنها تختص بالفعل، ولا يصح دخولها على الاسم؛ أنه لا يصح أن نقول لما امرأة، والصحيح أن نقول كلما دخلت امرأة^(٢).

والفرق بين كل وكلما: أن كل لعموم الأسماء ولا تعم الأفعال إلا في ضمن تعميم الأسماء، وكلما لعموم الأفعال، كل لا توجب التكرار بخلاف كلما؛ لأن ما فيها للجزاء ضمت إلى كل فأصبحت لتكرار. قال أبو حيان: التكرار في كلما من عموم «ما» لأن الظرفية يراد بها العموم، وكل أكدته^(٣).

الفروع المخرجة على القاعدة:

قال الإمام مُحَمَّد: رجل قال: كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق، فأيتها دخلت طلقت، فإن دخلت واحدة مرتين لم تطلق إلا واحدة، ولو قال

(١) التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلائي المتوفى ٤٠٣هـ (١٨/٣) تحقيق: د. عبد الحميد بن عليّ أبو زنيد - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان - الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، المستصفي للإمام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ (ص٢٢٦) تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافي - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، الكافي شرح أصول البزدوي (٧١١/٢)، التلويح على التوضيح (١١٢/١)، البحر المحيط (٩٤/٤)، التعبير شرح التحرير (٢٣٥١/٥)، معاني النحو لفاضل السامرائي (١٤٥/٤) ط: دار الفكر - الأردن - الأولى ١٤٢٠/٢٠٠٠م.

(٢) البحر المحيط (٢١٩/٣).

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية لأبي البقاء الكفوي الحنفي المتوفى ١٠٩٤هـ (ص٧٤٤، ٧٤٥) تحقيق: عدنان درويش - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت.

كلما دخلت امرأة لي هذه الدار فهي طالق، فدخلت واحدة مراراً طلقت بكل دخلة مرة إن كان مدخولاً بها، فإن طلقت ثلاثاً، ثم تزوجها بعد زوج فدخلت لم تطلق^(١).

وجه التخريج:

أن كل لعموم الأسماء على سبيل الانفراد، فأيتهن دخلت طلقت بخلاف ما لو قال لنسائه: إن دخلتن جميعاً الدار فأنتن طوالق، فإن الطلاق لا يقع ما لم تدخل الكل لأن جميع جمع يتناول الكل على سبيل الاجتماع، ولا تتناول الأفعال، وإنما تتناول للأسماء على وجه الجمع، ولذلك إن دخلت واحدة مرتين لم تطلق إلا واحدة؛ لأن كل عموم وإحاطة لما دخلت عليه، وفي المسألة دخلت على العين وهي المرأة، لا الفعل وهو الدخول، فإذا دخلت ثانية فقد انحلت اليمين، فلا يحنث بدخولها ثانياً^(٢).

ووجه التخريج في قوله: «كلما دخلت امرأة لي...» أن كل لعموم الأفعال، وفيها معنى الشرط على وجه التكرار، فصار دخول المرأة شرطاً لوقوع الطلاق، وإذا كان الدخول متكرراً، كان الطلاق متكرراً^(٣).

المسألة الثانية:

قال الإمام مُحَمَّد: «رجل قال: كل امرأة لي تدخل هذه الدار فهي طالق، وعبد من عبيدي حر، فدخلت امرأتان طلقتا، وعق عبد واحد»^(٤).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٤٦٤).

(٢) الفصول في الأصول (١/٩٥)، بدائع الصنائع (٣/٢٣)، الكافي شرح أصول البيهقي (٢/٧١٤).

(٣) الفصول في الأصول (١/٩٦)، المحيط البرهاني (٣/٣٨٩).

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٤٦٤).

وجه التخريج:

أن كل لعموم الأسماء، فيتعلق بها طلاق كل امرأة بدخول الدار، فإذا دخلت امرأتان طلقتا، وأما عتق العبد، فلأنه اسم منكر ذكر في موضع الإثبات فيفيد الخصوص بعبد واحد ولا يتناول غيره، وثبوت العموم في العبد إنما ثبت ضرورة العطف على المرأة التي دخل عليها كلمة كل، حيث إن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه، والعموم ثابت في حق المعطوف عليه لدخول كل عليه^(١).

المسألة الثالثة:

قال الإمام مُحَمَّدٌ: «ولو قال: كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق، وعبد من عبيد حر، فدخلت امرأتان أو دخلت امرأة مرتين طلقتا وعتق عبدان»^(٢).

وجه التخريج:

أن كلما تعم الأفعال، وفيها معنى الشرط على وجه التكرار، فصار كل دخول من جماعة أو امرأتين، أو من امرأة واحدة شرطاً لوقوع الطلاق، وأصبح عتق العبد معلقاً بالدخول، فإذا كان الدخول متكرر كان العتق متكرر؛ لأن من ضرورة تكرار الشرط تكرار الجزء، ومن ضرورة تكرار الجزء تعميم الاسم؛ لأن الجزء ظاهر وهو عتقان لا يوجد إلا في عبيدين فالموجب لتعميم الفعل موجب تعميم العبد^(٣).

القاعدة التاسعة

كل إذا أضيفت إلى اليوم، وعقد عليه اليمين، فإنه يقتضي تجدد اليمين بتجدد اليوم^(٤).

(١) المحيط البرهاني (٣/٣٨٩).

(٢) الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٤٦).

(٣) المحيط البرهاني (٣/٣٨٩).

(٤) التحرير شرح الجامع الكبير (ح١٢٢).

معنى القاعدة ومدلولها:

سبق أن تكلمت عن كل، وكلما وذكرت أن كل لتعميم الأسماء دون الأفعال، وكلما لعموم الأفعال، وفيها معنى الشرط على وجه التكرار، وهذه القاعدة تتكلم عن إضافة كل إلى اليوم ولبيان هذه القاعدة لا بدُّ من الإشارة إلى إضافة كل إلى النكرة والمعرفة، فأقول وبالله التوفيق: كل إما أن تضاف إلى نكرة أو معرفة، فإذا أضيفت إلى نكرة يتعين اعتبار المعنى فيما أضيفت إليه، فإن كان المضاف إليه مفردًا، فمفردًا، أو مثنى فمثنى، وكذلك الجمع والتذكير، ومعنى العموم هنا كل فرد لا المجموع، فهي تقتضي عموم الأفراد، فإن قيل كل فرد أو كل يوم أي كل فرد من أفراد الرجال، وكل فرد من أفراد الأيام. وقد تكون لاستغراق الجزئيات بمعنى أن الحكم ثابت لكل جزء من جزئيات النكرة، ويكون الحكم مع ذلك لازمًا على المجموع.

فإذا أضيفت إلى اليوم ككل يوم أكلم فيه فلانًا فله عليّ أن أتصدق بدرهم، وهنا أضيفت كل إلى نكرة «يوم» وعقد عليه اليمين فإن ذلك يقتضي تجدد اليمين بتجدد اليوم؛ لأن إضافة كل إلى اليوم يقتضي عموم الأيام ومن ضرورة ذلك عموم الفعل؛ لأنه لو لم يتعمم الفعل، لا يظهر فائدة تعميم الأيام.

وإذا أضيفت إلى معرفة فمذهب أكثر الأصوليين إلى أن كل في إضافتها إلى المعرفة كإضافتها إلى نكرة في الدلالة على عموم الأفراد لا المجموع. وذهب بعض الأصوليين وابن مالك من النحاة إلى أن مدلول كل في هذه الحالة المجموع لا الأفراد^(١).

(١) الإبهاج شرح المنهاج (٩٥/٢)، المقاصد النحوية في شرح الألفية لبدر الدين العيني المتوفى ٨٥٥هـ (١٢١/١) تحقيق: أ. د. عليّ مُحَمَّد فاخر، أ. د. أحمد محد توفيق السوداني، د. عبد العزيز مُحَمَّد فاخر - ط: دار السلام - الأولى ٤٣١هـ/٢٠١٠م.

قال تقي الدين السبكي: والذي يظهر أنها إذا أُضيفت إلى معرفة فإن كان مفردًا كانت لاستغراق أجزائه ويلزم منه المجموع؛ ولذلك يصح قولنا كل رمان مأكول، ولا يصدق كل الرمان مأكول لدخول قشره،... وإن كان المعرفة المضاف إليها جمعًا احتمل أن يراد المجموع كما في قولنا كلكم بينكم درهم، وأن يراد كل فرد والاحتمال الثاني أكثر فيحمل عليه عند الإمكان، ولا يعدل الأول إلا بقريضة^(١).

الفروع المخرجة على القاعدة:

المسألة الأولى:

قال الإمام مُحَمَّد: «ولو قال: كل يوم أكلم فيه فلاناً فله عليّ درهم، كل يومين أكلم فيهما فلاناً فله عليّ درهماً، حتّى قال: على هذا خمسة أيام، ثم كلمه اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهماً»^(٢).

وجه التخريج:

أنه أضاف اليمين إلى اليوم، وعقد عليه أيماناً خمسة وجعل جزاء الأول التصدق بدرهم، والثانية التصدق بدرهمين، وجعل لكل يمين مدة، وسمت الفقهاء كل مدة دوراً، فمدة اليمين الأولى يوم يتجدد ويدور في كل يوم، واليمين الثانية يومان فيتجدد في كل يومين، واليمين الثالثة ثلاثة أيام فيتجدد كل ثلاثة أيام، واليمين الرابعة كل أربعة أيام فيتجدد كل أربعة أيام، واليمين الخامسة خمسة أيام فيتجدد في كل خمسة أيام، وفي كل دور من هذه الأدوار لا يحنث إلا مرة واحدة؛ لأنه عقد اليمين بلفظ كل، وهي لا توجب التكرار، فالتكرار قضية عموم الفعل، لا عموم الوقت، فإذا كلمه في اليوم الرابع، فالיום الرابع الدور الرابع من اليمين الأولى، وهو بعينه تنتمه الدور الثاني من اليمن الثاني وهو بعينه اليوم

(١) الإبهاج في شرح المنهاج (٩٥/٢).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٨٢).

الأول من الدور الثاني لليمين الثالثة، وهو بعينه تنمة الدور الأول من اليمين الرابعة، وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الأول لليمين الخامسة، ولم يحنث في هذه الأدوار أصلاً، فيحنث في الأيمان كلها، ويلزمه بالأولى درهم، وبالثانية درهماً، والثالثة ثلاثة، وبالرابعة أربعة، وبالخامسة خمسة، وجملة ذلك خمسه عشر، فإذا كلمه في اليوم الخامس يحنث في اليمين الأولى، والثانية والرابعة، ولا يحنث في الثالثة والخامسة؛ لأن اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الأولى، ولم يحنث في هذا الدور، فيحنث واليوم الأول من الدور الثالث لليمين الثانية ولم يحنث فيه واليوم الأول من الدور الثاني لليمين الرابعة فيه فيحنث، فتلزمه سبعة وتصبح الجملة اثنين وعشرين، ولا يحنث في الثالثة والخامسة؛ لأنه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة^(١).

القاعدة العاشرة

أن الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، وأن أول الكلام يتوقف على آخره، إذا كان في آخره كلاماً صحيحاً يغير موجب أوله، ولهذا صح إلحاق الاستثناء والعدد والشرط به^(٢).

معنى القاعدة ومدلولها:

واو العطف في الأسماء المختلفة كزيد وبكر ومحمد تجري مجرى واو الجمع في الأسماء المتفقة مثل المحمدون والزيدون، ولذا فإن الجمع بها في الأسماء المختلفة كالجمع بلفظ الجمع في الأسماء المتفقة لغة وشرعاً. أما اللغة فقول القائل: جاءني زيد وزيد، وقوله جاء الزيدون سواء لا فرق بينهما. وأما شرعاً فإن قول القائل لفلان علي ألف درهم، ولفلان كان الألف بينهما، كما لو قال لهذين الرجلين علي ألف درهم. قال الفراء: الواو للجمع والمجموع

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٢٢)، الفتاوى الهندية (٢/١١٠).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٩٧).

بحرف الواو كالمجموع بكناية الجمع. ومفاد كلام الفراء أن الجمع بحرف الواو في الأسماء المختلفة كالجمع بلفظ الجمع في الأسماء المتفقة صورة، وعليه فإن تعاطف المفردات يكون بمنزلة الجمع وفي صورته، وتعاطف المفردين يكون بمنزلة التثنية وفي صورتها، فلا فرق بين أن تقول رأيت زيدًا وبكرًا وخالدًا، وتقول هؤلاء الزيدون؛ فإن الجمع بالواو العاطفة في الأسماء المختلفة بمنزلة الجمع بحرف الواو في الأسماء المتفقة، وعلى ذلك إجماع أهل اللغة. قال أبو عليّ الفارسي: أجمع نحاة البصرة والكوفة على أنها للجمع المطلق. وذكر سيبويه في كتابه أنها للجمع المطلق. وصحة الجمع بحرف الجمع شرطها أن يكون أول الكلام متوقف على آخره، وذلك إذا كان في آخره ما يغير موجب أوله، ولهذا صح الاستثناء والشرط والعدد^(١).

الفروع المخرجة على القاعدة:

المسألة الأولى:

قال الإمام مُحَمَّدٌ: رجل ترك ثلاثة أعبد قيمة كل واحد ثلاثمائة لا مال له غيرهم، وترك ابناً لا وراث له غيره. فقال: أعتق أبي هذا في مرضه، وهذا وهذا، فإنه يسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته^(٢).

(١) الفصول في الأصول (١/٨٦)، المعتمد لأبي الحسين البصري المتوفى ٤٣٦هـ (١/٣٤) قدم له خليل الميس - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٠٣هـ، أصول السرخسي (١/٢٠٤)، قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني المتوفى ٤٨٩هـ (١/٢١٩) تحقيق: مُحَمَّدٌ حسن مُحَمَّدٌ حسن إسماعيل - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٩م، بذل النظر للأسمندي المتوفى ٥٥٢هـ (ص٤٠) تحقيق: مُحَمَّدٌ زكي عبد البر - ط: مكتبة التراث - القاهرة - الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، الإحكام في أصول الأحكام (١/٦٤)، التقرير والتحبير (١/١٩١).

(٢) الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله مُحَمَّدٌ بن الحسن الشيباني (ص٨٢).

وجه التخريج:

أنه جمع بينهم بحرف الجمع، وهو الواو، فقال وهذا، وهذا، والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فلو قال أعتق هؤلاء عتقوا من الثالث ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته فكذاك إذا جمع بحرف الجمع الواو.

والفرق بين هذه المسألة وبين قول القائل لزوجته غير المدخول بها أنت طالق، وطالق، وطالق، فإنه يقع عليها واحدة، ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً يقع الثالث، هو أن مسألة الطلاق ليس في آخرها ما يغير موجب أولها، والشرط في الجمع بحرف الجمع هو أن يكون أول الكلام متوقف على آخره^(١).

المسألة الثانية:

قال الإمام مُحَمَّد: «رجل قال لآخر: والله لا أكلمك يوماً ولا يومين، فكلمه في اليوم الأول أو الثاني حنث، وإن كلمه في اليوم الثالث لم يحنث»^(٢).

وجه التخريج:

أنه جمع بين اليوم واليومين بحرف الجمع (الواو) والجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكأنه قال: والله لا أكلم فلاناً ثلاثة أيام، وذكر الإمام القدوري عن الإمام أبي يوسف - رحمه الله تعالى - أن هذا بمنزلة قوله: لا أكلمك ثلاثة أيام حتى لو كلمه في اليوم الثالث يحنث في يمينه، وقال الكاساني: والواو للجمع بين المدتين كما لو جمع بين المدتين بكلمة الجمع فقال: والله لا أكلم فلاناً ثلاثة أيام^(٣).

(١) المبسوط للإمام السرخسي (١٣٣/٦)، بدائع الصنائع (٩٩/٤)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (١١٦/٢).

(٢) الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٨٣).

(٣) بدائع الصنائع (٤٩/٣)، المحيط البرهاني (٢٤٠/٤).

القاعدة الحادية عشرة

مقابلة الجمع بالجمع تحتمل مقابلة الفرد بالفرد للنقل والاستعمال^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

قبل الحديث عن هذه القاعدة لا بُدَّ من معرفة المراد بالمقابلة، والجمع، فأقول وبالله التوفيق: المراد بالمقابلة أن يتقابل في النص جمع بجمع، فيكون هذا التقابل اللفظي دليل على التقابل المعنوي، مثال ذلك: ركب القوم دوابهم أي كل واحد منهم ركب دابته.

والمراد بالجمع في القاعدة ما فوق الواحد، قال ابن حجر الهيتمي وأصل ذلك القاعدة المشهورة وهي أن مقابلة الجمع بالجمع، والمراد بالجمع هنا ما فوق الواحد^(٢).

وعلماء الأصول يستخدمون لفظ الجمع ويقصدون به ما فوق الواحد كما في هذه القاعدة، ويستخدمونه ويقصدون به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما دلَّ على أكثر من اثنين^(٣).

وكذلك ما أسند إلى ما يقوم مقام الجمع واو الجماعة، ونا الفاعلين؛ فإن هذه الصيغة تدل على تناول كل واحد من الجماعة على الأفراد، ومقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد فيكون الجمع ثابتاً لكل فرد من أفراد الجمع، مثال ذلك قول الله تعالى: **لَوْ إِنِّي كُنتُ دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ**

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٤٥).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى لأحمد بن حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ (٣٩١/٤) ط: المكتبة الإسلامية.

(٣) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية لعلي الجارم ومصطفى الجارم (١٦٠/١) ط: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، النحو الوافي لعباس حسن المتوفى ١٣٩٨هـ (١٣٧/١) ط: دار المعارف - الطبعة الخامسة عشرة.

فِي آدَانِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ} [نوح: ٧] ففي الآية الكريمة أضاف الجمع إلى أصابعهم، وثيابهم إلى ما يقوم مقام الجمع واو الجماعة فدل ذلك على تناول الفعل لكل واحد من الأفراد أي أن كل واحد منهم جعل أصابعه في أذنيه، واستعشى ثيابه.

وتارة تقتضي مقابلة الكل بالكل، فيترتب على ذلك توزيع الجمع على الجمع، مثال ذلك قول الله تعالى: {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ} [التوبة: ٦٠] ففي الآية الكريمة قابل الجمع الصدقات بالجمع الفقراء وعطف عليها المساكين فيكون المراد جميع الصدقات على جميع الأصناف أو كل فرد من أفراد الصدقات على مجموع الأصناف، ويترتب على ذلك وجوب استيعاب الأصناف بكل صدقة أو يكفي وضعها في صنف، ومنها قول القائل: الحدود للجنايات، أي: مجموع ما يسمى حدًا لمجموع الجنايات.

وتارة مقابلة الجمع بالجمع تحتل الأمرين، أي أن اللفظ محتمل للتوزيع وعدمه، مثال ذلك قول الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ} [لقمان: ٨] ففي الآية الكريمة مقابلة بين الذين آمنوا والجنات فيحتمل أن يكون لكل واحد من المؤمنين جنات بمعنى بساتين فيكون من قبيل مقابلة الكل بالكل ويحتمل أن توزع فيكون لبعضهم فيكون لبعضهم جنة المأوى، ولبعضهم الفردوس^(١).

والفروع التي خرَّجها الإمام مُحَمَّد بن الحسن في كتابه الجامع من القسم الأول مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الأحاد بالأحاد.

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول (٣٩٨٩/٩)، الفروق للإمام القرافي المتوفى ٦٨٤هـ (١٧٦/٤) ط: عالم الكتب، المنثور في القواعد للإمام الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ (١٨٨/٣) تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود - ط: وزارة الأوقاف الكويتية - الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

الفروع المخرجة على القاعدة:

المسألة الأولى:

قال الإمام مُحَمَّدٌ: رجل قال لامرأته: إن دخلتما هذه الدار ودخلتما هذه الدار أو قال: إن ركبتما هذه الدابة وركبتما هذه الدابة فأنتما طالقان، لم تطلقا حتى تدخل كل واحدة الدارين، أو تركب الدابتين^(١).

وجه التخريج: أنه أضاف جمع من الأفعال وهو الدخول والركوب إلى جمع من الأشخاص الزوجتين فينصرف كل فعل إلى كل شخص حيث إن القاعدة تقول: مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الأحاد بالأحاد؛ فيكون الجمع وهو الدخول ثابتاً لكل فرد من الأفراد، فلم تطلقا حتى تدخل كل واحدة الدارين أو تركب الدابتين^(٢).

المسألة الثانية:

قال الإمام مُحَمَّدٌ: لو قال لامرأته إن دخلتما هاتين الدارين أو لبستما ثيابكم أو ركبتما دابكتما،...، فدخل كل واحدة داراً أو لبست كل واحدة ثيابها، أو ركبت دابتها، طلقتا^(٣).

وجه التخريج:

أنه أضاف الجمع وهو دخلتما، لبستما، ركبتما إلى الجمع وهو الدارين، والثياب، والدواب، فدل ذلك على تناول الفعل لكل واحدة منهما على الانفراد أي كل واحدة منهما ركبت الدابة، أو لبست الثياب أو دخلت الدار طلقتا^(٤).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٧).

(٢) المحيط البرهاني (٣/٣٩٣)، التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٤٦).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٧).

(٤) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٤٦).

القاعدة الثانية عشر

أقل الجمع الصحيح ثلاثة، وقيل: اثنان^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

لا خلاف بين الأصوليين في أن لفظ الجمع المكون من الجيم، والميم، والعين والذي يقتضي ضم الشيء إلى الشيء أنه يتناول الاثنين والثلاثة وما زاد، وهذا ما قاله إمام الحرمين، وإلكيا الهراسي، وسليم في التقريب، وإنما الخلاف في اللفظ المسمى مثل رجال ومسلمون.

قال أبو إسحاق الإسفراييني: لفظ الجمع في اللغة له معنيان: الجمع من حيث الفعل المشتق منه الذي هو مصدر جمع يجمع جمعاً، والجمع الذي هو لقب: وهو اسم لعدد وضع فوق الاثنين للاستغراق وأقله ثلاثة،...، ومن لم يهتد إلى هذا الفرق خلط الباب، فظن أن الجمع الذي هو بمعنى اللقب من جملة الجمع الذي هو بمعنى الفعل^(٢).

آراء الأصوليين في المسألة:

اختلف الأصوليون في أقل الجمع في اللفظ المسمى بالجمع إلى أقوال: الأول: أن أقل الجمع ثلاثة، وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة، والشافعية، والحنابلة، وبه قال سيدنا عبد الله بن عباس، وقال ابن خروف إنه مذهب سيبويه، واختلف أصحاب هذا القول في جواز استعمال صيغ الجمع في الاثنين مجاز، فذهب الأكثر إلى القول بالجواز وذهب البعض إلى المنع^(٣).

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٢).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٢/٢٢٢)، البحر المحيط (٤/١٨٣).

(٣) تقويم الأدلة (ص ١٦٣)، التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني المتوفى

٥١٠هـ (٢/٥٨) تحقيق: د. مفيد أبو عمشة، د. مُحَمَّد بن علي بن إبراهيم - ط: مركز

البحث العلمي وإحياء التراث - جامعة أم القرى - الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، نهاية

الوصول في دراية الأصول (٤/١٣٤٩)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٢٨).

القول الثاني: أن أقل الجمع اثنان، وهذا ما ذهب إليه الإمام مالك، وحكي عن ابن ماجشون من المالكية، واختاره الباجي وإليه ذهب الظاهرية، وبه قال سيدنا عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت، وعليه أكثر أهل العربية كنفطويه، وعلي بن عيسى^(١).

القول الثالث: أن أقل الجمع واحد، صرح به القفال الشاشي حيث قال بعد ذكر الأدلة: وقد يستوي حكم التثنية وما دونها بدليل كالمخاطب للواحد بلفظ الجمع في قوله تعالى: {رَبَّ ارْجِعُون} [المؤمنون: ٩٩] وقد تقول العرب للواحد: افعلوا^(٢).

القول الرابع: الوقف قال الإمام السبكي: وهذا لم أره مصرحاً بحكايته في كتاب يعتمد عليه وإنما أشعر به كلام الأمدى. قال الإمام الزركشي: حكاه الأصفهاني في شرح المحصول عن الأمدى، وفي ثبوته نظر، وإنما أشعر به كلام الأمدى^(٣).

الفروع المخرجة على القاعدة:

هذه القاعدة تفرّع عليها كثير من الفروع الفقهية منها ما ذكره الإمام مُحَمَّد بن الحسن في الجامع، ولو قال إن تزوجت نساء أو اشتريت عبداً فاليمين على ثلاثة^(٤).

(١) التقريب والإرشاد (٣/٣٢٣)، أحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي المتوفى ٤٧٤هـ (١/١٥٤) تحقيق: د. عبد الله الجبوري - ط: مؤسسة الرسالة، البحر المحيط (٤/١٨٣).

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج (٢/١٢٦)، البحر المحيط (٤/١٨٨).

(٣) المراجع السابقة.

(٤) الجامع الكبير للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٢٨).

وجه التخريج:

أن النساء، والعبيد، اسم جمع، وأقله ثلاثة فينصرف اليمين إليه؛ لأنه متيقن، وغيره مشكوك فيه، وغير متناهٍ، وغير معلوم، ولم يدل الدليل على ما وراءه^(١).

القاعدة الثالثة عشرة

النكرة في موضع الإثبات تخص^(٢).

معنى القاعدة ومدلولها:

إذا جاءت النكرة في موضع الإثبات كقول القائل: كل ثمرة، أو اقرأ كتابًا، فهل تفيد العموم أم لا؟^(٣).

اختلف الأصوليون في إفادة النكرة العموم إذا وردت في موضع الإثبات، فذهب جمهور الأصوليين إلى أن النكرة في موضع الإثبات تخص^(٣)؛ لأن قوله اقرأ كتابًا، فرد من حيث الصيغة، ولم يفترن به ما يوجب التعميم، فلا يدل على العموم وهو الأصل^(٤).

وذهب الإمام الرازي إلى أن النكرة في موضع الإثبات إذا كانت خبرًا لا تقتضي العموم، وإذا كانت أمرًا، فالأكثر على أنها للعموم، وذلك لأن المأمور

(١) الكافي شرح أصول البزدوي (٧٠٧/٢).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٨٤).

(٣) يستنتى من ذلك صور تفيد فيها النكرة العموم مع كونها في سياق الإثبات، منها:

١. وقوع النكرة في سياق الشرط والسبب.

٢. وقوع النكرة في حيز الإنكار الاستفهامي.

٣. وقوع النكرة في سياق الامتنان.

٤. وقوع النكرة في سياق الطلب. البحر المحيط (١٥٩/٤ - ١٦١).

(٤) ميزان الأصول (٢٧٠/١)، الكافي (٧٣٢/٢)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري

(٢٤/٢)، البحر المحيط (١٥٨/٤)

إذا فعل أي من المأمور به خرج عن العهدة، فلو أمر بقراءة كتاب، كقول القائل: اقرأ كتاباً، فإنه يخرج عن عهدة الأمر بفعل أيها كان؛ ولولا أنها للعموم، ما كان ذلك^(١).

وذهب ابن السمعاني إلى أنها تعم على سبيل البدل؛ لأن قول كتاب، يتناول كل كتاب على سبيل البدل من غيره، وليس بعام على سبيل الجمع^(٢).

الفروع المخرجة على القاعدة:

خرَّج الإمام مُحَمَّد بن الحسن على هذه القاعدة كثيراً من الفروع الفقهية، منها:

رجل قال لعبيده: إن ضربتكما إلا يوماً واحداً، أو إلا في يوم واحد أو إلا في يوم، أو إلا يوماً واحداً أضربكما فيه، فله أن يضربهما في أي يوماً شاء يوماً واحداً، فإن ضربهما في يومين متفرقين حنث حين تغرب الشمس من اليوم الذي ضرب فيه الأخير، فإن لم تغرب الشمس من ذلك اليوم حتى عاد فضرب الأول لم يحنث، وإن ضربهما بعد ذلك في يوم، أو يومين، أو ضرب الذي ضربه أخيراً حنث ساعة يضرب^(٣).

وجه التخريج:

أنه يريد الامتناع عن ضرب عبيده إلا في يوم واحد، فالمستثنى هو اليوم الواحد الذي يوجد فيه ضربهما مجتمعاً، أو متفرقاً، والتوحد في اليوم جاء؛ لأن اليوم نكرة في موضع الإثبات فتخص، وإن كان قوله أضربكما يدل على

(١) المحصول للإمام فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦هـ - (٣٤٤/٢) تحقيق: طه جابر

العلواني - ط: مؤسسة الرسالة - الثالثة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م

(٢) قواطع الأدلة (١/١٦٩).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٦١).

العموم؛ فالوحدة نص على الخصوص، فكان اعتبار النص أولى، فمضى المستثنى وهو اليوم، وبقي ما رواه غير مستثنى، ولذلك لو ضربهما بعد ذلك في يوم واحد أو في يومين حنث؛ لأنه ضربهما في غير يوم الاستثناء^(١).

المسألة الثانية:

قال مُحَمَّد بن الحسن: لو قال: كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق، وقعت تطليقة يوقعا على أيتهما شاء^(٢).

وجه التخريج:

أن الواحدة مستقلة بنفسها، فهي نكرة، وقد وقعت في موضع الإثبات فتخص؛ لأن موضع الجزاء موضع إثبات فتخص، وصار كأنه طلق واحدة منهما لا غير، فلا تطلق إلا واحدة وإليه البيان^(٣).

القاعدة الرابعة عشرة

النكرة في موضع النفي تعم^(٤).

معنى القاعدة ومدلولها:

من الألفاظ الدال على العموم وقوع النكرة في موضع النفي، مثال ذلك: لا رجل في الدار، فإنه يفيد نفي كل فرد من أفراد الرجال، والدليل على كون النكرة في موضع الإثبات تفيد العموم.

أنه لو لم تكن النكرة في موضع النفي تفيد العموم لما صح الاستثناء لكن التالي الباطل بدليل صحة قول القائل: لا رجل في الدار، والاستثناء معيار العموم، فبطل المقدم.

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٠٨)، الفتاوى الهندية (٢/٣١١).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٢٨).

(٣) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٢٠).

(٤) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٠٨).

لو لم تكن النكرة في موضع النفي تفيد العموم، لما كان قول الموحد لا إله إلا الله نفيًا لجميع الآلهة، ولما كان إثبات الواحد الحق تعالى توحيدًا. ولأن نفي الجنس لا يكون إلا بانتفاء جميع أفرادها، فقول القائل: لا رجل في الدار، إنما يفيد نفي كل فرد من أفراد الرجال ضرورة انتفاء فرد مبهم منهم، لا يكون إلا بانتفاء جميع الأفراد^(١).

واختلفوا هل عمت النكرة بذاتها، أو لنفي المشترك فيها؟

فذهب الحنفية إلى أن العموم حصل عن طريق اللزوم؛ لأن حرف النفي اقتضى نفي الماهية الكلية، ويلزم من نفي الأعم نفي الأخص فحصلت السالبة الكلية بطريق الملزوم لنفي الكل.

وذهب الجمهور إلى أن العرب وضعت هذه الصيغة لانتفاء الحكم عن كل فرد حتى تتحقق الكلية بطريق المطابقة^(٢).

وذهب سيبويه وابن السيد الطليموسي وغيرهما إلى أن النكرة في موضع النفي لا تعم إلا مع من ظاهرة أو مقدرة، والدليل على ذلك: أنه يستحسن أن يقال ما عندي رجل، بل رجلان، ولا يستحسن أن يقال: ما عندي من رجل بل رجلان، وفي هذا دلالة على أن ما عندي من رجل يعم لامتناع إثبات الزيادة عليه لإفضائه إلى التناقض في عرف اللسان، وأن ما عندي رجل لا يعم لجواز الزيادة عليه، وعدم إفضائه إلى التناقض في عرف اللسان، والفرق بين

(١) المحصول (٣٤٣/٢)، شرح المعالم (٤٥١/١)، نهاية الوصول في دراية الأصول (١٣٢٠/٤)، التلويح على التوضيح لمتن التنقيح (١٠٢/١).

(٢) نفائس الأصول في شرح المحصول (١٨٢/٤)، العقد المنظوم في الخصوص والعموم للإمام القرافي المتوفى ٦٨٤هـ (٤٩٣/١) تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله - ط: المكتبة المكية، دار الكتبي - مصر - الأولى ١٤٢هـ/١٩٩١م.

الصورتين هو وجود من، وعدمها، فكان ذلك دليل على أنها هي المؤثرة في العموم^(١).

الفروع المخرجة على القاعدة:

ذكر الإمام مُحَمَّد بن الحسن لهذه القاعدة فروعاً كثيرة في كتابه الجامع من هذه الفروع.

المسألة الأولى:

قال الإمام مُحَمَّد بن الحسن: ولو قال: كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فهي طالق، أو كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق، وقعت تطليقة يوقعها على أيتها شاء^(٢).

وجه التخريج:

أن لفظ واحدة في قوله: «كلما حلفت بطلاق واحدة» الأولى جاءت نكرة في موضع النفي؛ لأن تقدير الكلام لا أحلف بطلاق واحدة منكما، وإن حلفت بذلك فكذا، والنكرة في موضع النفي تعم^(٣).

المسألة الثانية:

قال الإمام مُحَمَّد بن الحسن: لو قال: لا أقرب امرأة من نسائي إلا فلانة أو فلانة، فالإيلاء يقع على غيرهما^(٤).

(١) روضة الناظر لموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٢٠هـ (٢٦/٢) تحقيق:

د. شعبان مُحَمَّد إسماعيل - ط: مؤسسة الريان - الثانية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، نفائس

الأصول (١٧٩٦/٤)، شرح مختصر الروضة (٤٨٦/٢).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٢٨).

(٣) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢٠/٢).

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٧٤).

وجه التخريج:

أن لفظ امرأة نكرة في موضع النفي فيعم، والاستثناء معيار العموم، ولذا فإن الإيلاء يقع على غير المستثنى فلانة أو فلانة^(١).

القاعدة الخامسة عشرة

أن الألف واللام يدخلان في الاسم للتعريف عند أهل اللغة، فلا بُدَّ من اعتبار المعرفة فيما دخلا عليه، وذلك بالصرف إلى المعهود، لو كان معهوداً، إما بالذكر، أو الرؤية، أو الصحبة، إذا كان ذلك معلوماً عند المتكلم أو المخاطب^(٢).

معنى القاعدة ومدلولها:

الألف واللام في أصل اللغة للتعريف عند وجود المعهود السابق، مثال ذلك: قول القائل: رأيت رجلاً، ثم كلمت الرجل بعينه، وهذا المعهود ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- معهود ذكري: وهو الذي سبق ذكره في الكلام، فتكون أل بمثابة الضمير الذي يرجع إليه، مثال ذلك قول الله تعالى: {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا} [المزمل: ١٥]، {فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} [المزمل: ١٦].

٢- معهود علمي «ذهني»: وهو الاسم الذي سبق ذكره في الذهن، فيكون معروفاً بين المتكلم والسامع كقول الله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ} [البقرة: ٢]، وقوله تعالى: {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} [التوبة: ٤٠].

٣- معهود حضوري: وهو أن يكون مصحوب «أل» حاضراً، كقول الله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} [المائدة: ٣] أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة^(٣)

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ١٠٨).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٢).

(٣) البحر المحيط (٣/١٩٤)، شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري المتوفى ٩٠٥هـ (١/١٨٢) ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

وإن لم يكن هناك معهود، ودخلت «أل» على اسم فإنه ينصرف لبيان الجنس سواء كان ما دخلت عيه مفردًا أو جمعًا ولا يحمل على الاستغراق إلا بقرينة^(١)، واختلف هل هو موضوع لاستغراق الجنس أم لا؟ فذهب جمهور الأصوليين، وكافة الفقهاء، وعبد الله الجرجاني، ونسبه لأصحابه الحنفية إلى أنها موضوع لاستغراق الجنس، وقال بعضهم يتناول الأدنى عند الإطلاق وهو الواحد.

وذهب الإمام الرازي إلى أنها لا تفيد العموم، وإنما تفيد تعريف الجنس، ولا تحمل على العموم إلا بدليل^(٢).

وذهب إمام الحرمين إلى التفصيل بين ما فيه الهاء، وبين ما لا هاء فيه، فما ليس فيه الهاء فإنه يفيد العموم عند فقدانها^(٣).

وذهب الإمام الغزالي إلى التفصيل بين ما يتميز لفظ الواحد فيه عن الجنس بالتاء كالتمرة والتمر، فما ليس فيه واحدة بالتاء أو تميز واحده بالتاء فإنه يفيد العموم عند فقدانها^(٤).

(١) التقريب والإرشاد (١٩/٣)، التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ (ص ١١٥) تحقيق: مُحَمَّد حسن هيتو - ط: دار الفكر - دمشق - الأولى ١٩٨٠م، بذل النظر (ص ١٨١)، نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/٢٤، ٢٥)، البحر المحيط (٤/١٣٤).

(٢) المحصول (٢/٣٦٧).

(٣) البرهان لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ (١/١٢٠) ت: صلاح بن مُحَمَّد عويضة - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٤) المنحول في تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ (ص ٢١٦) تحقيق: د. مُحَمَّد حسن هيتو - ط: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان - الثالثة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، المستصفي للإمام الغزالي (ص ٢٣٣).

الفروع المخرجة على القاعدة:

خرَجَ الإمام مُحَمَّد بن الحسن على هذه القاعدة كثيرًا من الفروع الفقهية منها.

المسألة الأولى: «رجل قال: امرأته طالق إن تزوج النساء، فاليمين على واحدة»^(١).

وجه التخريج:

أن لفظ النساء اسم جنس، وبدخول اللام ينصرف إلى الأدنى عند الإطلاق، وهو الواحد، فيحنث بزواج واحدة، ودليل ذلك قوله تعالى: {الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ} [آل عمران: ١٧٣] والمراد من الناس الأولى واحد، هو نعيم بن مسعود، ولأن الإنسان يمنع عما في وسعه عادة، وليس في وسعه التزوج من جميع النساء^(٢).

المسألة الثانية: رجل قال: امرأته طالق: إن اشترى العبيد فاليمين على واحد^(٣).

وجه التخريج:

أن لفظ العبيد اسم جنس، وبدخول اللام ينصرف إلى الأدنى عند الإطلاق، وهو الواحد فيحنث بشراء عبد واحد؛ لأن الإنسان يمنع عما في وسعه عادة، وليس في وسعه شراء جميع العبيد فينصرف إلى الأدنى^(٤).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٢٨).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٢) الكافي شرح أصول البزدوي (١/٣٧٣)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٤/٢).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٢٨).

(٤) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٢)، الكافي شرح أصول البزدوي (١/٣٧٣)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٤/٢).

المسألة الثالثة:

رجل قال: امرأته طالق: إن كلم النَّاسَ، أو أكل الطعام، أو شرب الشراب، فاليمين على واحد^(١).

وجه التخريج:

أن لفظ النَّاسِ، والطعام، والشراب اسم جنس، وبدخول اللام ينصرف إلى الأدنى عند الإطلاق وهو الواحد فيحنت بكلام واحد من النَّاسِ، وبأكل لقمة من الطعام، وبشرب قطرة من الماء؛ لأن الإنسان يمنع عما في وسعه عادة، وليس في وسعه كلام جميع النَّاسِ، أو أكل جميع الطعام، أو شرب جميع الماء فينصرف اليمين إلى الأدنى^(٢).

القاعدة السادسة عشرة

الكلام إذا كان منظوماً نظماً واحداً ولحق بآخره استثناء ينصرف إلى الكل^(٣).

معنى القاعدة ومدلولها:

الاستثناء إذا جاء بعد جُمْل كقول الله تعالى: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْتَدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [النور: ٤] ففي الآية الكريمة جاء الاستثناء بعد جمل الأولى: فاجلدوهم، الثانية: ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً، الثالثة: أولئك هم الفاسقون، فهل الاستثناء ينصرف إلى الكل أم يختص بالجملة الأخيرة؟

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٢٨).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٣٢)، الكافي شرح أصول البزدوي (١/٣٧٣)، غمز عيون البصائر لأحمد بن مُحَمَّد الحموي الحنفي المتوفى ١٠٩٨هـ (١٥٩/٢) ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٣) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٤٥).

اختلف الأصوليون في هذه المسألة؛ فذهب الجمهور إلى أن الاستثناء ينصرف إلى جميع الجُمَل، وهذا ما ذهب إليه الإمام مُحَمَّد بن الحسن، وظهر ذلك في الفروع التي ذكرها في كتاب الجامع^(١).

وذهب الإمام أبو حنيفة وأكثر أصحابه إلى أن الاستثناء ينصرف إلى الجملة الأخيرة، ولا ينصرف إلى غيرها من الجُمَل إلا أن يقوم الدليل على التعميم، وهذا ما اختاره الإمام الرازي في المعالم^(٢).

وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني، وإمام الحرمين إلى الوقف حتى تقوم القرينة على انصراف الاستثناء إلى جميع الجُمَل أو الجملة الأخيرة، وهذا ما اختاره الإمام الغزالي^(٣).

الفروع المُخرِجة على القاعدة:

المسألة الأولى: رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار، عدي حر إن كلمت فلاناً، فهما يمينان، إن دخل طلقت، وإن كلم عتق. ولو استثنى بعد قوله، فالاستثناء عليهما^(٤).

وجه التخريج:

أن الاستثناء ينصرف إلى الجميع، فلا يقع الطلاق، ولا العتاق؛ لأن الكلام معطوف بعضه على بعض بحرف العطف، وعطف إحدى الجملتين على

(١) روضة الناظر (٩٤/٢)، بيان المختصر (٢٧٢/٢)، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي المتوفى ٧٥٦هـ (٩٣/٣) تحقيق: مُحَمَّد حسن إسماعيل - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، الردود والنقود لمحمد بن محمود البابرتي الحنفي المتوفى ٧٨٦هـ (٣٩/٣) تحقيق ضيف الله العمري، وترحيب الدوسري - ط: مكتب الرشد - الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

(٢) شرح المعالم (٤٨٣/١)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (١٣٣/٣).

(٣) التقريب والإرشاد (١٤٧/٣)، التلخيص لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ (٨١/٠٢) تحقيق: عبد الله جولم النبالي العمري - ط: دار البشائر الإسلاميّة - بيروت.

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن (ص٣٧).

الأخرى بحرف العطف الواو يجعل الجملتين كلامًا واحدًا، كما في التنجيز بأن يقول: امرأته طالق، وعبده حُر إن شاء الله، ولأن أول الكلام يتوقف على آخره، إذا كان في آخره ما يغير أوله؛ لأنه في معنى البيان لكلامه^(١).

المسألة الثانية:

لو قال: امرأتي طالق، وعبد حُر إن شاء الله، فالاستثناء عليهما^(٢).

وجه التخريج:

أن الاستثناء بعد الجُمْل المتعاطفة بحرف الواو ينصرف إلى الجميع، فلا يقع طلاق، ولا عتاق؛ لأن حرف العطف يُصَيِّر الجُمْل المعطوف بعضها على بعض في حكم الجملة الواحدة، ويكون الكلام واحد^(٣).

القاعدة السابعة عشرة

السؤال معاد في الجواب^(٤).

معنى القاعدة ومدلولها:

إذا ورد كلام المتكلم جوابًا على سؤال، فإما أن يستقل بنفسه بأن يكون مفيدًا أو لا، فإن لم يكن الجواب مفيدًا بحيث لا يصح الابتداء به، بأن كان بأداة من الأدوات المجملة كنعم، وبلى، فإن ما في السؤال من تفصيل معاد في الجواب؛ لأن ما تدل عليه هذه الأدوات يعتمد على ما قبلها، ويكون جميع ما رود في السؤال من عموم وخصوص موجودًا في الجواب، مثال ذلك: قول القائل: وطئت في نهار رمضان، فهل عليَّ كفارة؟ فيقال له: نعم عليك، فالحكم

(١) بدائع الصنائع (٣/١٥٩)، النهر الفائق شرح كنز الدقائق (٢/٤٠٢).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٨).

(٣) بدائع الصنائع (٣/١٥٩)، التحرير شرح الجامع الكبير (ح٤٧).

(٤) التحرير شرح الجامع الكبير (ح٣٧).

في الجواب خاص بالسائل، ومقصود عليه، ولا يعم غيره إلا بدليل من خارج على أنه عامّ في المكلفين، أو من كان بصفة السائل. ومثال العموم ما لو سأله سائل عن جامع زوجته في نهار رمضان فقال: يعتق رقبة، فهذا الحكم عامّ في كل من جامع زوجته في نهار رمضان، والحكم وإن كان خاصاً بالسائل، لكنه لما كان جواب عن جامع زوجته بلفظ يعم كل من جامع، كان الجواب عامّاً، وصار السؤال مُعاداً في الجواب^(١).

وإن كان الجواب مفيداً بحيث يصح الابتداء به، فهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يكون الجواب مساوياً للسؤال، لا يزيد عليه ولا ينقص، فيجب حمله ظاهره، ولا يجوز الخروج عنه إلا بدليل بلا خلاف وهذا ما قاله ابن فورك، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، وابن القشيري وغيرهم كمن سئل عن ماء البحر، فقال: لا ينجسه شيء.

الثاني: أن يكون الجواب أخص من السؤال، فيكون خاصاً بما عليه السؤال ولا يعم بلا خلاف كمن سئل عن أحكام المياه، فقال: ماء البحر طهور، فيكون الجواب خاصاً بماء البحر، ولا يعم.

الثالث: أن يكون الجواب أعم من السؤال، فيشمل ما كان عنه السؤال وغيره، وهذا القسم ينقسم إلى قسمين:

الأول: أن يكون الجواب أعم من السؤال، في حكم آخر غير ما سئل عنه، وهذا القسم لا خلاف في أنه عامّ لا يختص بالسائل، ولا بمحل السؤال،

(١) روضة الناظر (٣٥/٢)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢٦٨/٢)، بيان المختصر (١٤٩/٢)، البحر المحيط (٢٦٩/٤)، إرشاد الفحول للإمام الشوكاني المتوفى ١٢٥٠هـ - ٣٣٢/٠١ تحقيق الشيخ أحمد عزو - عناية وتقديم: الشيخ خليل الميس، وولي الدين صالح فرفور - ط: دار الكتاب العربي - الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩١م.

كسؤالهم عن الوضوء بماء البحر، وجوابه عَلَيْهِ السَّلَام: «هو الطهور ماؤه والحل ميته»^(١)، فهذا الجواب لا يختص بالضرورة إلى الماء وعطشهم، بل يعم حال الضرورة والاختيار.

القسم الثاني: أن يكون الجواب أعم من السؤال في الحكم الذي كان عنه السؤال كسؤالهم عن بئر بضاعة، وجوابه عَلَيْهِ السَّلَام: «الماء طهور لا ينجسه شيء»^(٢)، وهذا القسم اختلف فيه الأصوليون: فذهب بعض الشافعية إلى أنه يجب قصر الجواب على ما كان عليه السؤال.

وذهب الجمهور إلى أنه يجب حمله على العموم؛ لأن المجيب لما عدل عن الخاصّ المسؤول عنه إلى العامّ كان ذلك دليل على إرادة العموم^(٣).
وحكى القاضي أبو بكر الباقلاني القول بالوقف^(٤).

ونقل الشيخ عبد العزيز البخاري عن بعض العلماء منهم: أبو فرج من أصحاب الحديث التفصيل بين أن يكون السبب وهو وقوع حادثة، وسؤال السائل كان عند وقوعها، فالجواب لا يختص بها، وبين أن يكون السبب هو سؤال سائل، فالجواب يختص به^(٥).

الفروع المخرجة على القاعدة:

خرَجَ الإمام مُحَمَّد بن الحسن على هذه القاعدة كثيراً من الفروع الفقهية، منها:

- (١) أخرجه الترمذي في كتاب أبواب الطهارة باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور. وقال: هذا حديث حسن صحيح. سنن الترمذي (١٠٠/١/٦٩).
- (٢) أخرجه الترمذي في كتاب أبواب الطهارة باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، وقال: هذا حديث حسن. سنن الترمذي (٦٦/٩٥/١).
- (٣) البحر المحيط (٤/٢٧٢، ٢٧٦)، إرشاد الفحول (١/٣٣٤، ٣٣٥).
- (٤) التقريب والإرشاد (٣/١٠٧).
- (٥) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٢٦٦).

المسألة الأولى:

لو قيل له: إنك تغتسل الليلة في هذه الدار من جنابة، فأجابه: إن اغتسلت فعبدي حر، فاليمين على الغسل من الجنابة في القضاء وغيره^(١).

وجه التخريج:

أن الكلام خرج مخرج الجواب، ولم يأت في كلامه بما يدل على إعراضه عن الجواب، فيقيد الكلام بما جاء في السؤال، والسؤال مُعاد في الجواب، ويجعل كأنه أعاده^(٢).

المسألة الثانية:

رجل قال لآخر: تغدّ عندي، فقال: إن تغديت فعبدي حر، فاليمين على ذلك الغداء عند ذلك الرجل^(٣).

وجه التخريج:

أن الكلام خرج مخرج الجواب ردًّا على سؤال، فينصرف إلى ما وقع السؤال عنه، والسؤال وقع على الغداء المدعو إليه فيتقيد به، ويصير كأنه قال: إن تغديت هذا الغداء الَّذِي دعوتني إليه^(٤).

القاعدة الثامنة عشرة

التعليق لا يثبت إلا بلفظ موضوع للتعليق^(٥).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣١).

(٢) أصول السرخسي (١/١٩٤)، بدائع الصنائع (٣/١٣).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٢).

(٤) بدائع الصنائع (٣/١٣)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٢٧٠).

(٥) التحرير شرح الجامع الكبير (ح٩١).

معنى القاعدة ومدلولها:

التعليق: هو التزام أمر لم يوجد في أمر لم يوجد في أمر يمكن وجوده في المستقبل، أو هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى سواء كان الربط بإحدى أدوات الشرط، أو بما يقوم مقامها في إفادة الربط المذكور^(١).

ومعنى هذه القاعدة: أن كل معنى من المعاني له لفظ موضوع له لغة، ومن هذه المعاني التعليق؛ لذا فإنه لا يثبت إلا بلفظ موضوع له، هو أدوات الشرط، وما يقوم مقامها مع وجود الشرط والجزاء، فحرف الشرط يعلق إحدى الجملتين بالأخرى، ويجعل الأولى شرطاً في وجود الثانية، ولا بُدَّ من علامة الجزاء، وهي الفاء الرابطة والجزم. قال سيبويه: «واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو الفاء» وما بعد الفاء لا يكون إلا حكماً، وما قبلها سبب، وذلك لأن جواب الشرط يكون متأخر عن الشرط في وضع اللغة تحقيقاً أو تقديرًا؛ وذلك لأن الشرط لازم، والمشروط ملزوم، والملزوم إنما يكون بعد اللازم والعلامة هذه كانت شرطاً؛ لأنها دليل على صلاح الكلام، وتمامه، وكونه مستقلاً بنفسه، والأصل في الكلام هو الاستقلال وعدم التعلق^(٢).

وتكون الفاء رابطة للجواب، وعلامة ذلك حيث لا تصلح لأن تكون شرطاً، وذلك في ست مسائل:

١- أن يكون الجواب جملة اسمية كقول الله تعالى: **{إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}**[المائدة: ١١٨].

(١) شرح القواعد الفقهية لأحمد بن الشيخ مُحَمَّد الزرقا المتوفى ١٣٥٧هـ، ص ٤١٥) تقديم

وتعليق مصطفى الزرقا - ط: دار القلم - دمشق - سوريا - الثانية ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

(٢) الكتاب لسيبويه المتوفى ١٨٠هـ / ٦٣/٠٣ تحقيق: عبد السلام هارون - ط: مكتبة

الخانجي - القاهرة - الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٩١)،

شرح مختصر الروضة (٣/٣٦٧).

٢- أن يكون الجواب جملة فعلية، وهي التي يكون فعلها جامداً كقوله تعالى
{وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ} [آل عمران: ٢٨].

٣- أن يكون الجواب جملة فعلية، فعلها إنشاء كقول الله تعالى: {فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ} [الأنعام: ١٥٠].

٤- أن يكون الجواب جملة فعلية فعلها ماضياً لفظاً ومعنى إما حقيقة كقول الله تعالى: {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} [يوسف: ٧٧]، وإما مجازاً كقول الله تعالى: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ} [النمل: ٩٠] نزل هذا الفعل لتحقيق وقوعه منزلة ما وقع.

٥- أن يكون الجواب جملة فعلية مقترنة بحرف استقبال كقول الله تعالى: {مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ} [المائدة: ٥٤].

٦- أن تقترن بحرف له الصدر كقول الشاعر:

فإن أهلك فذي حنق لظاه *** علي تكاد تلتهب التهاباً^(١)

والتقدير فربّ ذي حنق، فحذفت ربّ وبقي عملها، والفاء لربط الجواب بالشرط^(٢).

(١) هذا البيت لربيعة بن مقروم شاعر مخضرم، وهو ثمانية أبيات أوردها أبو تمام في الحماسة. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي المتوفى ١٠٩٣هـ (٢٦/٠) تحقيق: عبد السلام هارون - ط: مكتبة الخانجي - القاهرة - الرابعة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن محمد حسن شراب - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام المتوفى ٧٦١هـ (ص٢١٧، ٢١٨) تحقيق: د. مازن المبارك - ط: دار الفكر - دمشق - السادسة ١٩٨٥م، التحبير شرح التحرير (٢/٦١٧)، شرح الكوكب المنير (١/٢٣٥).

الفروع المخرجة على القاعدة:

المسألة الأولى:

رجل قال لامرأته: إن دخلتِ الدار أنتِ طالق، طلقت ساعة قال^(١).

وجه التخريج: الطلاق يقع في الحال؛ لعدم وجود لفظ التعليق الموضوع له لغة، حيث انعدم الحرف الدال على صحة التعليق وهو الفاء الرابطة، فكان الطلاق تنجيزاً لا تعليقاً^(٢).

المسألة الثانية:

قال لزوجته: أنت طالق، وإن دخلتِ الدار، طلقت ساعة قال، ولم يدين في القضاء وغيره^(٣).

وجه التخريج:

يقع الطلاق تنجيزاً لا تعليقاً؛ لأن معنى كلامه أنتِ طالق في كل حال دخلت، أم لم تدخل، وإن قصد التعليق لا يدين في القضاء ولا في الديانة، وذلك لعدم وجود لفظ التعليق الموضوع له لغة، حيث انعدم الحرف الدال على صحة التعليق وهو الفاء الرابطة^(٤).

المسألة الثالثة:

رجل قال: إن شتمتك في المسجد فعبدني حُر، فاليمين على كونه الحالف في المسجد^(٥).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٦٥).

(٢) بدائع الصنائع (٢٤/٣)، تبين الحقائق (٢٣٤/٢).

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٦٥).

(٤) بدائع الصنائع (٢٤/٣)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر (٤١٨/١)، الفتاوى الهندية (٤٢٠/١).

(٥) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٣).

وجه التخریج: صح التعليق، واعتبر كون الشاتم في المسجد حتى إنه يحنث سواء كان المشتوم في المسجد أو غيره، وإن كان الشاتم خارج المسجد لا يحنث سواء كان المشتوم في المسجد أو غيره، وذلك لوجود لفظ التعليق الموضوع له وهو أداة الشرط، وعلامة الجزاء الرابطة^(١).

القاعدة التاسعة عشرة

أن كلمة أي تتناول واحد من الجماعة^(٢).

معنى القاعدة ومدلولها:

ألفاظ العموم كثيرة منها ما يفيد العموم بذاته، ومنها ما يفيد العموم بغيره، ومن الألفاظ التي تفيد العموم بغيرها كلمة أي، وفي إفادتها العموم خلاف بين الأصوليين، فذهب جمهور الأصوليين إلى إنها تفيد العموم بشرط أن تكون شرطية أو استفهامية، وأصحاب هذا القول اختلفوا في نوع العموم الذي تفيد كلمة «أي» فذهب البعض إلى أن هذا العموم بدلي لا شمولي^(٣).

وذهب الحنفية: إلى أن أي من جنس النكرة، فتفيد الخصوص باعتبار أصل الوضع، وتتناول الفرد مما يقرب به من النكرة ولا تفيد العموم إلا بقريضة كوصفها بصفة عامة، واستدلوا بقول الله تعالى على لسان سيدنا سليمان: {يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا} [النمل: ٣٨] وجه الدلالة: أنه أراد فردًا من المخاطبين بدليل أنه قال يأتيني أي رجل منكم، ولم يقل يأتوني.

(١) بدائع الصنائع (٢٦/٣)، المحيط البرهاني (٢٤٩/٤).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٤٧).

(٣) قواطع الأدلة (١٠٤/٤)، البحر المحيط (١٠٥/٤)، التحبير شرح التحرير (٢٣٤٩/٥)،

إرشاد الفحول (٢٩٨/١).

ولأن أي تصحب النكرة لفظاً ومعنى لاستحضارها يقال أي رجل فعل هذا، وأي دار تريدها، والمراد بها واحد؛ لأنها نكرة واستدلوا بإجماع أهل اللغة على أن أي نكرة يراد بها جزء مما تضاف إليه^(١).

الفروع المخرجة على القاعدة:

خرَجَ الإمام مُحَمَّد بن الحسن على هذه القاعدة كثيراً من الفروع الفقهية، منها:

المسألة الأولى:

رجل قال: أي عبيد ضربته يا فلان فهو حُر، فاليمين على واحد، فإن ضربهم متفرقين عتق الأول، وإن ضربهم معاً خير المولى في أحدهم ولا خيار للضارب^(٢).

وجه التخريج:

أن كلمة أي تفيد الخصوص، وتتناول فرداً من العبيد؛ لأنها جاءت عارية عن الوصف العام، فلم تعم؛ ولذلك لم تتناول إلا واحداً من العبيد وإن ضربهم متفرقين عتق الأول لعدم المزاحم، وإن ضربهم معاً خير المولى، ولا خيار للضارب؛ لأن نزول العتق من جهته^(٣).

المسألة الثانية:

لو قال: أي نسائي كلمت فهي طالق، أو قال: أي نسائي شئت فطلقها، فكلمهن طلقت واحدة منهن، وفي قوله أي نسائي شئت فطلقها، لا تطلق إلا واحدة منهن^(٤).

(١) تقويم الأدلة (ص ١١٤)، أصول السرخسي (١/١٦١، ١٦٢)، الكافي (٢/٧٢٩)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٢١).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٩).

(٣) أصول السرخسي (١/١٦١)، الكافي (٢/٧٢٩)، التلويح على التوضيح (١/١٠٨).

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٩).

وجه التخريج:

أن كلمة أي جاءت عارية عن الوصف العامّ، فلم تعم، ولذلك تفيد الخصوص ولا تتناول إلا واحدة من النساء ولا تطلق إلا واحدة منهن^(١).

المسألة الثالثة:

ولو قال: أي عبيدي ضربك فهو حرّ، فضرِبوه معاً أو متفرقين عتقوا^(٢).

وجه التخريج:

أن كلمة أي هنا تفيد العموم؛ لأنها اقترنت بوصف عامّ حيث وصفت النكرة بالضرب، وهو وصف عامّ، فيتناول كل من ضربه من عبيده فإذا ضربه الجميع أعتقوا^(٣).

المسألة الرابعة:

ولو قال: أي نسائي كلمتك أو أي نسائي شاءت الطلاق فهي طالق^(٤)، فكلمته جميعاً أو شاءت جميعاً، طلقن جميعاً.

وجه التخريج:

إن كلمة أي هنا تفيد العموم، لأنها اقترنت بوصف عامّ، حيث وصفت النكرة بالكلام أو المشيئة وكلاهما وصف عامّ فيتناول كل من كلمته من النساء أو شاءت الطلاق، فإن كلمته جميعاً أو شاءت جميعاً طلقن^(٥).

(١) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢٣/٢)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٥٢/٣).

(٢) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٩).

(٣) التلويح على التوضيح (١٠٨/١)، حاشية ابن عابدين (٣٥٣/٣).

(٤) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص٣٩).

(٥) كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢٣/٢)، فصول البدائع في أصول الشرائع (٧٢/٢).

القاعدة العشرون

من التعميم ما دخل عليه، وهم العقلاء، وتستعمل في التبعض والتمييز أي لبيان الجنس إلا أن عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - لتمييز بعض المذكور من الكلام حقيقة، وعند الإمام أبي يوسف ومحمد: إما للتبعض أو لتمييز المذكور من غير المذكور^(١).

معنى القاعدة ومدلولها:

من ألفاظ العموم «مَنْ» بفتح الميم، وسكون النون، بل هي من أعلى ألفاظ العموم، كما قال الإمام الرازي، وهي خاصة بالعقلاء أهل التمييز، أو ما يصح منه، فإن قلت من في الدار؟ استقام الجواب بكل من يعقل.

وَمَنْ إِنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا} [الطلاق: ٢] فإنها تفيد العموم باتفاق، واختلف الأصوليون في إفادته للعموم، إن كانت استفهامية كقول الله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ} [الحديد: ١١] فذهب جمهور الأصوليين إلى أنها تفيد العموم، وذهب بعض الأصوليين كإمام الحرمين إلى أنها لا تفيد العموم^(٢).

واستدلوا على إفادتها للعموم: بأن «مَنْ» لو كانت مشتركة بين العموم والخصوص، لما حسن الجواب إلا بعد الاستفهام من جميع مراتب الخصوص،

(١) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٤٧)، الكافي (٧٠٩/٢)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٦/٢).

(٢) تقويم الأدلة (ص ١١١)، التلخيص لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ (١٥/٢) تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشيري أحمد العمري - ط: دار البشائر الإسلامية - بيروت، قواطع الأدلة للسمعاني المتوفى ٤٨٩هـ (١٦٨/١)، الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل المتوفى ٥١٣هـ (٣٦/١) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - ط: مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

لكن التالي باطل، فبطل ما أدى إليه وهو كون مَنْ مشترك بين العموم والخصوص.

بيان بطلان التالي: أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، فإذا كان السؤال محتملاً لأمر كثيرة، فيجب الاستفهام عن جميع هذه الأمور حتى يكون الجواب مطابقاً لسؤال؛ لأنه لو أجاب قبل الاستفهام، والاطلاع على هذه الأمور، يحتمل أن يكون الجواب غير مطابق، لكن الاستفهام عن جميع مراتب الخصوص غير واجب، فثبت أن مَنْ ليست مشتركاً بين العموم والخصوص^(١).

واستدلوا أيضاً بأنه يحسن الاستثناء من قول القائل من دخل داري فأكرمه، وحسن ذلك معلوم من عادة أهل اللغة ضرورة، والاستثناء معيار العموم؛ لأن الاستثناء إخراج من الكلام ما لولاه وجب دخوله فيه، وذلك لأنه لا نزاع في أن المستثنى من جنس المستثنى منه^(٢).

الفروع المخرجة على القاعدة:

فرع الإمام مُحَمَّد بن الحسن على هذه القاعدة كثيراً من الفروع الفقهية، منها: المسألة الأولى: لو قال: من شئت عتقه من عبدي فاعتقه، فأعتقهم جميعاً، عتقوا إلا واحداً في قول أبي حنيفة والخيار إلى المولى، وعتقوا جميعاً في قول أبي يوسف ومحمد^(٣).

وجه التخريج:

وجه تخرج قول الإمام أبي حنيفة أن المولى جمع بين كلمة العموم، والخصوص؛ لأنه وجد ما يوجب العموم وهو كلمة مَنْ، وما يوجب الخصوص،

(١) المحصول (٣١٨/٢)، نهاية الوصول في دراية الأصول (٤/١٢٩٠)، إرشاد الفحول (١/٢٦٩).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ٣٩).

وهو كلمة مَنْ، فصار الأمر متناولاً لجميع العبيد إلا واحداً منهم، وإنما اكتفى بالواحد في حق العمل بكلمة مَنْ، لأنها مذكورة هنا لإخراج بعض العبيد عن الجملة؛ لأنها تتناول الكل، فكانت مَنْ لإخراج بعض ما دخل تحت الأمر، والواحد متيقن، وما زاد عليه مشكوك ومحتمل فلا يخرج المتيقن بالشك والاحتمال.

ووجه قولهما: إن كلمة مَنْ محكمة في إفادة العموم، وهي كما تحتل الخصوص تحتل العموم؛ لذا صح عتقهم جميعاً^(١).

القاعدة الحادية والعشرون

لفظ «كل» متى دخل على نكرة غير موصوفة، وكان له غاية معلومة فإنه يتناول الكل أي يعم الكل على سبيل الانفراد^(٢).

معنى القاعدة ومدلولها:

لفظ «كل» متى دخل على نكرة غير موصوفة، وكان لها غاية معلومة، يكون معناه الإحاطة بكل فرد من الجزئيات، ولا فرق في ذلك بين كونها في بداية الكلام نحو: كل امرأة أتزوجها فهي طالق، أو كونها تابعة نحو جاءني القوم كلهم.

والمراد بالعموم كل فرد لا المجموع، فإذا قيل: كل رجل، أي: كل فرد، فرد من أفراد الرجال، وقد يكون الاستغراق للجزئيات بمعنى أن الحكم ثابت لكل فرد من جزئيات النكرة^(٣).

(١) المحيط البرهاني (٤/٦١، ٦٢)، الكافي (٢/٧٠٩)، كشف الأسرار لعبد العزيز (٢/٦).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح٢٥٨).

(٣) الكافي (٢/٧١١)، كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري (٢/٨)، البحر المحيط (٤/٨٤)،

الفروع المخرجة على القاعدة:

خرج الإمام مُحَمَّد بن الحسن على هذه القاعدة كثيراً من الفروع، منها:
رجل قال لامرأته: أنت طالق تطليقة مع كل تطليقة، أو أنت مع كل
تطليقة طالق أو أنت مع كل تطليقة طالق تطليقة، أو أنت طالق كل تطليقة، أو
أنت طالق تطليقة بعد كل تطليقة، أو أنت طالق تطليقة قبلها كل تطليقة، أو أنت
طالق تطليقة معها كل تطليقة. طلقت ثلاثاً في هذه الوجوه دخل بها أو لم
يدخل^(١).

وجه التخريج: أن «كل» أضيف إلى المنكر من الطلاق وله غاية معلومة
وهي الثلاث فيتناول الكل، دليل ذلك: أنه لو قال لها: أنت طالق كل تطليقة. يقع
الثلاث؛ لأن كلمة «كل» للعموم، وكل التطليقة الثلاث ومع للقران؛ فصار مطلقاً
مع الثلاث مقارناً له لكن الطلاق لا يزيد عن الثلاث^(٢).

(١) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني (ص ١٨١).

(٢) التحرير شرح الجامع الكبير (ح ٢٥٨).

خاتمة

الحمد لله الَّذي به تتم الصالحات، وبفضله تبارك الطيبات، وبتوفيقه تذلل العقبات.. وبعد:

فمن هذه الدراسة حول تخريج الفروع على القواعد النحوية عند الإمام مُحَمَّد بن الحسن، تبين لي عدة نتائج، منها:

١- ضرورة تعلم علوم العربية لمن أراد أن يفهم القرآن، وأن ينشغل باستنباط الأحكام.

٢- العربية شرط من شروط الاجتهاد.

٣- كثير من الفقهاء ضمّنوا كتبهم كثيراً من الفروع الفقهية المبنية على قواعد العربية.

٤- ضمّن الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني كتابه الجامع فروع فقهية مبنية على أصول عربية.

٥- أبواب علم أصول الفقه ومسائله أكثرها مبني على علم الإعراب.

٦ - الاحتجاج بالقواعد النحوية على الفروع الفقهية قديم قديم الاختلاف في الفروع الفقهية.

أهم المراجع

- (١) الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي المتوفى ٧٥٦هـ -
 وولده تاج عبد الوهاب بن عليّ السبكي المتوفى ٧٧١هـ - ط: دار الكتب
 العلمية - بيروت - الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- (٢) أبو حنيفة - حياته وعصره - آراؤه وفقهه للشيخ أبو زهرة - ط: دار
 الفكر العربي - الثانية ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م.
- (٣) أحسن الحواشي للشيخ الحافظ مُحَمَّد بركة الله اللكنوي حاشية مع أصول
 الشاشي - ط: البشري - الرابعة ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- (٤) أحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي المتوفى ٤٧٤هـ -
 تحقيق: د. عبد الله الجبوري - ط: مؤسسة الرسالة.
- (٥) الإحكام في أصول الأحكام لعلي بن مُحَمَّد الأمدي المتوفى ٦٣١هـ -
 تعليق: عبد الرزاق عفيفي - ط: المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت -
 الثانية ١٤٠٢هـ.
- (٦) الاختيار لتعليل المختار لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي
 المتوفى ٦٨٣هـ - تعليق: محمود أبو دقيفة من علماء الحنفية ومدرس
 بكلية أصول الدين سابقاً - ط: مطبعة الحلبي - القاهرة - وصورتها دار
 الكتب العلمية ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.
- (٧) إرشاد الفحول للإمام الشوكاني المتوفى ١٢٥٠هـ. تحقيق الشيخ أحمد عزو
 - عناية وتقديم: الشيخ خليل الميس، وولي الدين صالح فرفور - ط: دار
 الكتاب العربي - الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩١م.
- (٨) أصول السرخسي للإمام السرخسي المتوفى ٤٨٣هـ - تحقيق أبو الوفا
 الأفغاني ط: لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد - الهند.

- (٩) أصول الشاشي لنظام الدين الشاشي المتوفى ٣٤٤هـ - طبعة البشري -
الرابعة ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.
- (١٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري المتوفى ٩٧٠هـ -
ط: دار الكتاب الإسلامي - الثانية.
- (١١) البحر المحيط لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ - ط:
دار الكتبي - الأولى ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- (١٢) بدائع الصنائع لعلاء الدين الكاساني المتوفى ٥٨٧هـ - ط: مطبعة شركة
المطبوعات العلمية بمصر وصورتها دار الكتب العلمية ومطبعة الجمالية
بمصر - الأولى ١٣٢٧هـ/١٣٢٨هـ.
- (١٣) البدور المضية في تراجم الحنفية لمحمد حفظ الرحمن الكملائي - ط: دار
الصالح - القاهرة - مكتبة شيخ الإسلام دكا - بنجلاديش - الثانية
١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.
- (١٤) بذل النظر للأسمندي المتوفى ٥٥٢هـ - تحقيق: مُحَمَّد زكي عبد البر -
ط: مكتبة التراث - القاهرة - الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- (١٥) البرهان لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ - ت: صلاح بن مُحَمَّد
عويضة - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- (١٦) بلوغ الأمان في سيرة الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني لمحمد زاهد بن
الحسن الكوثري - ط: المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- (١٧) البناية شرح الهداية لمحمود بن أحمد بن موسى المعروف ببدر الدين
العيني المتوفى ٨٥٥هـ - تحقيق د. أيمن صالح شعبان - ط: دار الكتب
العلمية - بيروت لبنان - الأولى ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- (١٨) بيان المختصر لأبي الثناء الأصفهاني المتوفى ٧٤٩هـ - تحقيق: مُحَمَّد
مظهر بقا - ط: دار المدني - السعودية - الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- (١٩) تاج التراجم لابن قطلوبغا المتوفى ٨٧٩هـ - تحقيق: محمد خير رمضان يوسف - ط: دار القلم - دمشق.
- (٢٠) التبصرة في أصول الفقه لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ - تحقيق: مُحَمَّد حسن هيتو - ط: دار الفكر - دمشق - الأولى ١٩٨٠م.
- (٢١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لعثمان بن عليّ الزيلعي المتوفى ٧٤٣هـ - ط: المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق - القاهرة - الأولى ١٣١٤هـ.
- (٢٢) التحرير شرح التحرير لعلاء الدين المرادوي المتوفى ٨٨٥هـ - تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح - ط: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض - الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- (٢٣) التحرير شرح الجامع الكبير لأبي المحامد أحمد البخاري المتوفى ٦٣٦هـ مخطوط بمكتبة فيض الله أفندي - أسطنبول - تركيا برقم (٧٥١).
- (٢٤) تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي المتوفى ٥٣٩هـ - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- (٢٥) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ليعقوب الباسين. ط: مكتبة الرشد - الرياض ١٤١٤هـ.
- (٢٦) تسهيل الوصول إلى علم الأصول للشيخ مُحَمَّد عبد الرحمن المحلاوي - ط: مكتبة البشري - الأولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
- (٢٧) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ - تحقيق د. سيد عبد العزيز ود. عبد الله ربيع - ط: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- (٢٨) التقريب والإرشاد للقاضي أبي بكر الباقلاني المتوفى ٤٠٣هـ - تحقيق: د. عبد الحميد بن عليّ أبو زنيد - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان - الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- (٢٩) التقرير والتحرير لابن أمير حاج المتوفى ٨٧٩هـ - ط: دار الكتب العلمية - الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- (٣٠) تقويم الأدلة لأبي زيد الدبوسي المتوفى ٤٣٠هـ - تحقيق خليل الميس - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- (٣١) التلخيص لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ - تحقيق: عبد الله جولم النبالي العمري - ط: دار البشائر الإسلاميّة - بيروت.
- (٣٢) التلخيص لإمام الحرمين الجويني المتوفى ٤٧٨هـ - تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشيري أحمد العمري - ط: دار البشائر الإسلاميّة - بيروت.
- (٣٣) التلويح على التوضيح لمتن التنقيح لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ٧٩٢هـ - ط: مطبعة مُحَمَّد عليّ صبيح وأولاده بالأزهر - الأولى ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م وصورتها دار الكتب العلمية - بيروت.
- (٣٤) التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلوزاني المتوفى ٥١٠هـ - تحقيق: د. مفيد أبو عمشة، د. مُحَمَّد بن عليّ بن إبراهيم - ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث - جامعة أم القرى - الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.
- (٣٥) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين الإسنوي المتوفى ٧٧٢هـ - تحقيق مُحَمَّد حسن هيتو - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- (٣٦) تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير باد شاه المتوفى ٩٧٢هـ - ط: مصطفى البابي الحلبي ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.
- (٣٧) الجامع الكبير للإمام مُحَمَّد بن الحسن الشيباني المتوفى ١٨٩هـ - عنى بمقابلة أصوله أبو الوفا الأفغاني - ط: دار إحياء التراث - بيروت لبنان.

(٣٨) الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي المتوفى ٧٧٥هـ - ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف - الأولى ١٣٣٢هـ.

(٣٩) حاشية ابن عابدين لمحمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى ١٢٥٢هـ - ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وصورتها دار الفكر - بيروت.

(٤٠) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لحسن بن مُحَمَّد العطار المتوفى ١٢٥٠هـ.

(٤١) خزنة الأدب لعبد القادر البغدادي المتوفى ١٠٩٣هـ - تحقيق: عبد السلام هارون - ط: مكتبة الخانجي - القاهرة - الرابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٤٢) خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار لزين الدين قاسم قطلوبغا الحنفي المتوفى ٨٧٩هـ - تحقيق: حافظ ثناء الزاهدي - ط: دار ابن حزم - الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

(٤٣) درر الحكام شرح غرر الأحكام لملا خسرو الحنفي المتوفى ٨٨٥هـ - وبهامشه حاشية غنية نوي الأحكام في بغية درر الأحكام للشرنبلالي الحنفي المتوفى ١٠٦٩هـ - ط: دار إحياء التراث.

(٤٤) الردود والنقود لمحمد بن محمود البابرتي الحنفي المتوفى ٧٨٦هـ - تحقيق ضيف الله العمري، وترحيب الدوسري - ط: مكتب الرشد - الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م

(٤٥) روضة الناظر لموفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي المتوفى ٦٢٠هـ - تحقيق: د. شعبان مُحَمَّد إسماعيل - ط: مؤسسة الريان - الثانية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- (٤٦) سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ - تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، ومحمود فؤاد عبد الباقي - ط: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي - الثانية ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- (٤٧) سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ - تحقيق: مجموعة من المحققين. بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط - ط: مؤسسة الرسالة - الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- (٤٨) شرح ابن عقيل لابن عقيل المتوفى ٧٦٩هـ - تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد - ط: دار التراث - القاهرة - دار مصر للطباعة - سعيد جودة السحار - الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- (٤٩) شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري المتوفى ٩٠٥هـ - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- (٥٠) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لمحمد بن مُحَمَّد حسن شراب - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى ١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م.
- (٥١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب لعضد الدين الإيجي المتوفى ٧٥٦هـ - تحقيق: مُحَمَّد حسن إسماعيل - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- (٥٢) شرح القواعد الفقهية لأحمد بن الشيخ مُحَمَّد الزرقا المتوفى ١٣٥٧هـ - تقديم وتعليق مصطفى الزرقا - ط: دار القلم - دمشق - سوريا - الثانية ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- (٥٣) الشرح الكبير لمختصر الأصول لأبي المنذر محمود بن مُحَمَّد بن مصطفى المنياوي - ط: المكتبة الشاملة - مصر - الأولى ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

(٥٤) شرح الكوكب المنير لتقي الدين الفتوحى المعروف بابن النجار المتوفى ٩٧٢هـ - تحقيق: مُحَمَّدُ الزحيلي، ونزيه حماد - ط: مكتبة العبيكان - الثانية ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٥٥) شرح المعالم لابن التلمساني المتوفى ٦٤٤هـ - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ عليّ مُحَمَّدَ معوض - ط: عالم الكتب للطباعة والنشر - بيروت لبنان - الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

(٥٦) شرح تنقيح الفصول للإمام القرافي المتوفى ٦٨٤هـ - تحقيق: طه عبد الرؤوف - ط: شركة الطباعة الفنية المتحدة - الأولى ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

(٥٧) شرح مختصر أصول الفقه لتقي الدين أبي بكر الجراعي المقدسي الحنبلي المتوفى ٨٨٣هـ - تحقيق: عبد العزيز مُحَمَّدَ عيسى القايدى، عبد الرحمن بن عليّ الحطاب، د. مُحَمَّدَ عوض بن خالد رواس - ط: لطائف لنشر الكتاب والرسائل العلمية - الشامية - الكويت - الأولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

(٥٨) شرح مختصر الروضة لنجم الدين الطوفي المتوفى ٧١٦هـ - تحقيق: عبد الله عبد المحسن التركي - ط: مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(٥٩) شرح مختصر الطحاوي لأبي بكر الرازي الجصاص المتوفى ٣٧٠هـ - تحقيق رسائل دكتوراه في الفقه الإسلامى جامعة أم القرى - ط: دار البشائر الإسلامىة، ودار السراج - الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

(٦٠) شرح المفصل لابن يعيش المتوفى ٦٤٣هـ - تقديم: الدكتور إميل يعقوب بديع - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- (٦١) شرح المنظومة المسماة بعقود رسم المفتي لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المتوفى ١٢٥٢هـ - وعليه إفادات الإمام أحمد رضا خان الحنفي المتوفى ١٣٤هـ - تحقيق: د. حامد عليّ العليمي - ط: دار النور للتحقيق والتصنيف.
- (٦٢) صحيح البخاري - تحقيق: جماعة من العلماء - ط: السلطانية ببولاق - مصر ١٣١١هـ - الأولى ١٤٢٢هـ.
- (٦٣) طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ - هذبه: مُحَمَّد مكرم بن منظور - تحقيق: إحسان عباس - ط: دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - الأولى ١٩٧٠م.
- (٦٤) العقد المنظوم في الخصوص والعموم للإمام القرافي المتوفى ٦٨٤هـ - تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله - ط: المكتبة المكية، دار الكتبي - مصر - الأولى ١٤٢هـ/١٩٩١م.
- (٦٥) غمز عيون البصائر لأحمد بن مُحَمَّد الحموي الحنفي المتوفى ١٠٩٨هـ - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- (٦٦) الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لولي الدين أبي زرعة العراقي المتوفى ٨٢٦هـ - تحقيق: مُحَمَّد تامر حجازي - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- (٦٧) الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية لجماعة من العلماء برئاسة الشيخ نظام الدين البلخي المتوفى ١١١٨هـ - ط: المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - الثانية ١٣١٠هـ.
- (٦٨) الفتاوى الفقهية الكبرى لأحمد بن حجر الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ - ط: المكتبة الإسلاميّة.

- (٦٩) فتح القدير لابن الهمام المتوفى ٨٦١هـ - ط: شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر - الأولى ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.
- (٧٠) الفروق لأبي العباس القرافي المتوفى ٦٨٤هـ - ط: عالم الكتب.
- (٧١) فصول البدائع في أصول الشرائع لمحمد بن حمزة الفناري المتوفى ٨٣٤هـ - تحقيق: مُحَمَّد حسين إسماعيل - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الأولى ٢٠٠٦م/١٤٢٧هـ.
- (٧٢) الفصول في الأصول لأحمد بن عليّ أبو بكر الرازي الجصاص المتوفى ٣٧٠هـ - ط: وزارة الأوقاف الكويتية الثانية ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- (٧٣) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للإمام نظام الدين الأنصاري اللكنوي المتوفى ١٢٢٥هـ - بحاشية المستصفي للإمام الغزالي - ط: المطبعة الأميرية - بولاق ١٣٢٢هـ.
- (٧٤) قواطع الأدلة لأبي المظفر السمعاني المتوفى ٤٨٩هـ - تحقيق: مُحَمَّد حسن مُحَمَّد حسن إسماعيل - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.
- (٧٥) الكافي شرح أصول البزدوي لحسام الدين السغناقي المتوفى ٧١٤هـ - دراسة وتحقيق: فخر الدين سيد - ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- (٧٦) الكتاب لسبويه المتوفى ١٨٠هـ - تحقيق: عبد السلام هارون - ط: مكتبة الخانجي - القاهرة - الثالثة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- (٧٧) كشف الأسرار للشيخ عبد العزيز البخاري المتوفى ٧٣٠هـ - ط: شركة الصحافة العثمانية - اسطنبول - الأولى ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م.
- (٧٨) الكليات معجم في المصطلحات والفروق الفردية لأبي البقاء الكفوي الحنفي المتوفى ١٠٩٤هـ - تحقيق: عدنان درويش - ط: مؤسسة الرسالة - بيروت.

- (٧٩) لسان العرب لابن منظور المتوفى ٧١١هـ - ط: دار صادر - بيروت - الثالثة ١٤١٤هـ.
- (٨٠) المبسوط للإمام السرخسي المتوفى ٤٨٣هـ - ط: مطبعة السعادة - مصر.
- (٨١) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لعبد الله بن مُحَمَّد بن سليمان المعروف بـ داماد أفندي المتوفى ١٠٧٨هـ - ط: المطبعة العامرة - تركيا ١٣٢٨هـ، وصورتها دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان.
- (٨٢) مجمع الزوائد لأبي الحسن الهيثمي المتوفى ٨٠٧هـ - تحقيق: حسام الدين المقدسي - ط: مكتبة القدس - القاهرة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- (٨٣) المحصول للإمام فخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦هـ - تحقيق: طه جابر العلواني - ط: مؤسسة الرسالة - الثالثة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م
- (٨٤) المحيط البرهاني في الفقه النعماني لبرهان الدين أبي المعالي ابن مازه البخاري الحنفي المتوفى ٦١٦هـ - تحقيق عبد الكريم سامي الجندي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- (٨٥) المستصفي للإمام الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ - تحقيق: مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافي - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- (٨٦) مسند الشافعي - ط: دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م/.
- (٨٧) المسودة لآل تيمية مجد الدين أبو البركات المتوفى ٦٥٢هـ، وشهاب الدين عبد الحلیم بن تيمية المتوفى ٦٨٢هـ، وتقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية المتوفى ٧٢٨هـ. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد - ط: مطبعة مدني وصورته دار الكتاب العربي.

(٨٨) معاني النحو لفاضل السامرائي - ط: دار الفكر - الأردن - الأولى ١٤٢٠/٢٠٠٠م.

(٨٩) المعتمد لأبي الحسين البصري المتوفى ٤٣٦هـ - قدم له خليل الميس - ط: دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٠٣هـ.

(٩٠) المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى ٣٦٠هـ - تحقيق: أبو معاذ طارق ابن عوض الله بن مُحَمَّد وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني - ط: دار الحرمين - القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٩١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني المتوفى ٣٩٥هـ - تحقيق: عبد السلام هارون. ط: دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٩٢) مغني اللبيب لابن هشام المتوفى ٧٦١هـ - تحقيق: د. مازن المبارك - ط: دار الفكر - دمشق - السادسة ١٩٨٥م.

(٩٣) المقاصد النحوية في شرح الألفية لبدر الدين العيني المتوفى ٨٥٥هـ - تحقيق: أ.د. عليَّ مُحَمَّد فاخر، أ.د. أحمد محد توفيق السوداني، د. عبد العزيز مُحَمَّد فاخر - ط: دار السلام - الأولى ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

(٩٤) مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للإمام الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ - عنى بتحقيقه والتعليق عليه: مُحَمَّد زاهد الكوثري - ط: لجنة إحياء المعارف النعمانية - حيدر آباد - الدكن بالهند - الثالثة ١٤٠٨هـ.

(٩٥) المنثور في القواعد للإمام الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ - تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود - ط: وزارة الأوقاف الكويتية - الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- (٩٦) المنخول في تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي المتوفى ٥٠٥هـ - تحقيق: د. مُحَمَّد حسن هيتو - ط: دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان - الثالثة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- (٩٧) ميزان الأصول لعلاء الدين السمرقندي المتوفى ٥٣٩هـ - تحقيق د. مُحَمَّد زكي عبد البر - ط: مطابع الدوحة الحديثة - الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- (٩٨) النحو الواضح في قواعد اللغة العربية لعلي الجارم ومصطفى الجارم - ط: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، النحو الوافي لعباس حسن المتوفى ١٣٩٨هـ - ط: دار المعارف - الطبعة الخامسة عشرة.
- (٩٩) نفائس الأصول في شرح المحصول لشهاب الدين القرافي المتوفى ٦٨٤هـ - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحَمَّد معوض - ط: مكتبة نزار مصطفى الباز - الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- (١٠٠) نهاية الوصول في دراية الأصول لصفي الدين مُحَمَّد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي المتوفى ٧١٥هـ - تحقيق: د. صالح بن سليمان اليوسف، د. سعد بن سالم السويح - ط: المكتبة التجارية بمكة المكرمة - الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- (١٠١) النهاية في شرح الهداية لحسين بن علي السغناقي المتوفى ٧١٤هـ - تحقيق رسائل ماجستير مركز الدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ١٤٣٥هـ - ١٤٣٨هـ.
- (١٠٢) النهر الفائق شرح كنز الدقائق لسراج الدين عمر بن إبراهيم بن نجيم الحنفي المتوفى ١٠٠٥هـ - تحقيق أحمد عزو عناية - ط: دار الكتب العلمية - الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

- (١٠٣) الهداية في شرح بداية المبتدي لعلي بن أبي بكر ابن عبد الجليل المرغيناني المتوفى ٥٩٣هـ - تحقيق: طلال يوسف - ط: دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان.
- (١٠٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي المتوفى ٩١١هـ - تحقيق: عبد الحميد هنداوي - ط: مكتبة التوفيقية - مصر.
- (١٠٥) الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء ابن عقيل المتوفى ٥١٣هـ - تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي - ط: مؤسسة الرسالة - الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- (١٠٦) الوافي في أصول الفقه لحسام الدين السغناقي المتوفى ٧١٤هـ - تحقيق أحمد مُحَمَّد حمود اليماني - رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- (١٠٧) وفيات الأعيان وأنباء الزمان لابن خلكان المتوفى ٦٨١هـ - تحقيق: إحسان عباس - ط: دار صادر - بيروت.

References

- 1- Ahkam Al-Fosol fi Ahkam Al-Usol, Abu Al-Walid Al-Baji, Moasasat Ar-Risala.
- 2- Al-Ihkam fi Usul Al-Ahkam, Ali bin Mohammed Al-Amadi, Second Edition, Islamic Office, Damascus, Beirut, 1402AH.
- 3- Al-Akhtear li Talel Al Mukhtar, Ibn Mawdud Al-Mousli, Al-Halabi Press, Cairo, photographed by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1356AH/1937AD.
- 4- Irshad Al-Fuhoul, Al-Imam Ash-Shawkani, 1st Edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1419AH/1991AD.
- 5- Usol As-Sarkhasi, Al-Imam As-Sarkhasi, the Committee for the Revival of Omani Knowledge in Hyderabad, India.
- 6- Usol Ash-Shashi, Nizam Ad-Din Ash-Shashi, Al-Bashri, 4th edition, 1442AH/2021.
- 7- Al-Bahr Al-Raiq Sharh Kanz Ad-Daqaeq, Ibn Nujim Al-Masri, Second Edition. Dar Al-Kitab Al-Islami .
- 8- Al-Bahr Al-Muhayt, Az-Zarkashi, 1st Edition, Dar Al-Ketbi, 1414AH/1994AD.
- 9- Badea As-Sanea, Al-Kasani, First Edition, Scientific Publications Company, Egypt, photographed by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah and Al-Jamaliyyah Press, Egypt, 1327AH/1328AH.
- 10-Al-Budur Al-Mudhayyah fi Tarajem Al-Hanafia, Hafz Ar-Rahman Al-Kamlaii, 2nd Edition, Dar As-Saleh, Cairo, Sheikh Al-Islam Bookstore, Dhaka, Bangladesh, 1439AH/2018AD.
- 11- Bazl Al-Nazer, Al-Asmandi, 1st Edition, At-Turath Bookshop, Cairo, 1412AH/1992AD.
- 12-Al-Burhan, Imam Al-Haramain Al-Juwaini, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1418AH/1997AD.
- 13-Al-Fosol fi Al-Usol, Ar-Razi, 1st Edition, Ministry of Awqaf, Kuwait, 1414AH/1994AD.
- 14-Tabaqat Al-Fuqaha, Abu Ishaq Ash-Shirazi, 1st Edition, Dar Ar-Raed Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1970AD.

- 15-Al-Aqd Al-Manzum fi Al-Khosos wa-Al-Umum, Al-Imam Al-Qarafi, 1st Edition, Al-Makiha Bookstore, Dar Al-Ketbi, Egypt, 142AH/1991AD.
- 16-Gamz Uyon Al-Basayrah, Al-Hamawi, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1405AH/1985AD.
- 17-Al-Ghaith Al-Hamia Sharh Juma Al-Jaumieh, Abi Zaraa Al-Iraqi, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1425AH/2004AD.
- 18-Bologh Al-Amani fi Sirat Al-Imam Muhammad Ibn Al-Hasan Ash-Shaybani, Muhammad Zahid bin Al-Hassan Al-Kawthari, Al-Azhar Heritage Bookstore, 1418AH/1998AD.
- 19-Al-Benayah Sharh Al-Hidayah, Badr Ad-Din Al-Aini, 1st Edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1420AH/2000AD.
- 20-Bayan Al-Mukhtasar, Al-Asfahani, 1st Edition, Dar Al-Madani, Saudi Arabia, 1406AH/1986AD
- 21-Al-Fosol fi Al-Usol, Ar-Razi, 1st Edition, Ministry of Awqaf, Kuwait, 1414AH/1994AD.

فهرس الموضوعات

الموضوع	م
ملخص	١
المقدمة	٢
التمهيد	٣
تعريف التخريج	٤
المبحث الأول: التعريف بالإمام محمد بن الحسن	٥
المطلب الأول: نسله ومولده	٦
المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه	٧
المطلب الثالث: الإمام مُحَمَّد بن الحسن حجة في العربية	٨
المطلب الرابع: مؤلفاته ووفاته	٩
تخريج الفروع على القواعد النحوية في باب وجوه النظم	١٠
القاعدة الأول	١١
القاعدة الثانية	١٢
القاعدة الثالثة	١٣
القاعدة الرابعة	١٤
القاعدة الخامسة	١٥
القاعدة السادسة	١٦
القاعدة السابعة	١٧
القاعدة الثامنة	١٨

م	الموضوع
١٩	القاعدة التاسعة
٢٠	القاعدة العاشرة
٢١	القاعدة الحادية عشرة
٢٢	القاعدة الثانية عشرة
٢٣	القاعدة الثالثة عشرة
٢٤	القاعدة الرابعة عشرة
٢٥	القاعدة الخامسة عشرة
٢٦	القاعدة السادسة عشرة
٢٧	القاعدة السابعة عشرة
٢٨	القاعدة الثامنة عشرة
٢٩	القاعدة التاسعة عشرة
٣٠	القاعدة العشرون
٣١	القاعدة الواحد والعشرون
٣٢	الخاتمة
٣٣	المصادر والمراجع
٣٤	فهرس الموضوعات